

Princeton University Library



32101 058688464

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

مِجَاهِدَةُ صِدْقَةٍ وَتَحَالُفٍ
فَرَسًا وَلَبَنَانٍ





مِيعَاهُذِهِ صِدَاقٌ وَتَحَالُفٌ بَيْنَ فَرَنْسَا وَلِبْنَانِ

ان حكومة الجمهورية الافرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية
بناءً على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع
الحكومة اللبنانية معتبرة ما تم من التطور في لبنان
ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت لبنان امة مستقلة
وبناءً على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول الدولة اللبنانية في
عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداءً من مراسم ابرام المعاهدة متبعتين في ذلك
منهاجاً نام الصراحة

قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتجديد العلاقات التي
تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال
ولتعيين شروط تطبيق المعاهدة واساليبها في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات
الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها
ولهذا الغرض قد اتفق صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب
الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يلي :

المادة الاولى

يسود بين فرنسا ولبنان سلم وصداقة دائمان
يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين والمتبعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتها وللصلات
التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والحفاظة على مصالحهما المشتركة

المادة الثانية

اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل امر يتعلق
بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة

ويتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بان لا يقف ازاء الدول الاخرى
موفقاً لا يتفق والتحالف وبان يمتنع عن عقد اي اتفاق لا يتلائم مع هذه المعاهدة.
وتقيم كل منها لدى الاخرى ممثلاً سياسياً

المادة الثالثة

يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب
الى الحكومة اللبنانية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات
وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان او باسمه

المادة الرابعة

اذا ادى خلاف بين لبنان ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع
العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لنسوية الخلاف بالطرق السلمية
وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم او لاي اتفاق دولي اخر ينطبق على مثل تلك الحال.
واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في
الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع يباعد حينئذ الطرف السامي المتعاقداً الاخر فوراً الى
نجدته بصفته حليفاً. وفي حال خطر حرب محقق يتدوال الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً
لاخذ تدابير الدفاع الضرورية. ومعونة الحكومة اللبنانية تنحصر في ان تقدم الى
الحكومة الفرنسية في الاراضي اللبنانية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما
فيها استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافئ والمطارات وسطوح المياه وسائر
وسائل المواصلات

المادة الخامسة

ان مسؤولية حفظ النظام في لبنان ومسؤولية الدفاع عن اراضيه هما على الحكومة
اللبنانية

والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية والجوية والبحرية الى لبنان
مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق

وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابقة من
هذه المعاهدة تعترف الحكومة اللبنانية بان استمرار بقاء طرق مواصلات الحكومة
الفرنسية التي تجتاز الاراضي اللبنانية وحمايتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف

المادة السادسة

عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة وتعتبر مجددة ضمنًا لمدة تعادل مدتها الاصلية اذا لم يطلب احد الطرفين نقضها
المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية ما لم ينص في متنها على مدة اقصر يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها بمجاعة لاوزاع جديدة وتفتح المفاوضات لتعديل المعاهدة عند الاقتضاء اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين في خلال السنة الرابعة والعشرين بعد وضعها موضع العمل

المادة السابعة

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام باسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم
توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقه بها يوم قبول لبنان في عصبة الامم

المادة الثامنة

حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بلبنان سواء من جراء مقررات دولية او من اعمال عصبة الامم
وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة اللبنانية

المادة التاسعة

كتبت هذه المعاهدة بالفرنسيه والعربية . وكلا النصين رسمي . ويعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائيا عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجأ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

كتبت في بيروت اربع نسخات في

وبيانًا لذلك فقد وقع

عن لبنان

عن فرنسا

اتفاق عسكري

المادة الاولى

ان الحكومة اللبنانية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة المؤلفة من عناصر لبنانية مع تكليفها وواجباتها.

المادة الثانية

الحد الأدنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية اللبنانية هو لواء واحد مختلط والمصالح التابعة له.

المادة الثالثة

تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية اللبنانية بناء على طلبها النسبيلات الانية على ان تعود نفقاتها على الحكومة اللبنانية :

(آ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة اللبنانية لجيشها او دركها او بحريتها او طيرانها العسكري .

تحدد مهمة البعثة وتألّفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل .

ولما كان من المرغوب فيه ان يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة اللبنانية تتعهد بان لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية .

يجوز ان يعهد الى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعالية موقفة في القوى العسكرية اللبنانية بناء على طلب يوجه الى ممثل الحكومة الفرنسية ويوافق عليه هذا الممثل وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها اليهم .

(ب) ارسال كل من ترى الحكومة اللبنانية ضرورة لارساله للتعليم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية .

المادة الرابعة

تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة اللبنانية لقواها المسلحة سلاحاً ولوازم من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية وتتخذ ايضاً على قدر ما تقضي به الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى الفرنسية .
والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة اللبنانية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة اللبنانية من اسلحة وعتاد وسفن وطائرات ولوازم وتجهيزات من احدث طراز .

المادة الخامسة

عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة الفرنسية ان تستبقي في الاراضي اللبنانية الى ان يجري اتفاق جديد بين الطرفين السامين المتعاقدين عناصر من القوى الافرنسية التابعة للجيش البري والهوائي والبحري المقيمة في الشرق ان الشروط الخاصة المتعلقة بهذه الاقامة وبالتعاون بين القوى الفرنسية واللبنانية توضع بشأنها اتفاقات دورية بين الحكومتين .
ومن الواضح ان اقامة القوى الفرنسية في الاراضي اللبنانية لا تفيد احتلالاً ولا تمس بحقوق السيادة اللبنانية .

المادة السادسة

تمنح الحكومة اللبنانية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ولتقلياتها ومواصلاتها سواء اكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها او في المرومر من احدى تلك النقاط الى غيرها وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافئ والارصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي .
ولا يجوز في اي حال من الاحوال وضع تعرفه متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه اللبنانية والرسو فيها وزياره المرافئ اللبنانية على انه من المعلوم ان الحكومة اللبنانية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافئ اللبنانية .

والحكومة اللبنانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

مادة رقم ١

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
عطفًا على المادة الاولى من الاتفاق العسكري اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان
الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط والعسكريين اللبنانيين في الجيش
اخص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية
لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني عطفًا على المادة الاولى من الاتفاق العسكري
بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار
الضباط والعسكريين اللبنانيين في الجيش اخص من جملة التكاليف والواجبات
مذكورة في المادة المشار اليها .
فأتشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ١

عطفًا على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان
على ان يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك
المادة وفاقا للاساليب المتبعة في الحالات المشابهة .

مادة رقم ٢

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
عطفًا على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة
اللبنانية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين بلدينا ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين
والقضاة والموظفين الاجانب الذين ترى لزوماً لوجودهم في لبنان .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية
 جواباً على كتاب فخامتكم تاريخ اليوم اتشرف باعلامكم بان الحكومة الفرنسية
 تزد ولا على الرغبة التي اعربت عنها الحكومة اللبنانية توافق على احدث مناصب ملحقين
 لبنانيين لدى ممثلي فرنسا السياسيين والقنصلين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح
 اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .
 وبوع عام ستقدم الحكومة الفرنسية مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح
 المهاجرين .

ماسة رقم ٥

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية
 عطفًا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم
 علماء بان الممثل السامي لحكومة الجمهورية الفرنسية في لبنان ستكون له صفة سفير .
 من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
 جواباً على كتابكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية
 رغبة منها في اعلان ارتياحها على اثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة اول سفير في
 لبنان قررت ان بظل تقدمه بالنسبة لممثلي سائر الدول شاملاً للذين يخلفونه
 والحكومة اللبنانية تود بهذه المناسبة احاطة فخامتكم علماء بان ممثل لبنان السامي
 لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة هذه المعاهدة بدرجة وزير مفوض

ماسة رقم ٦

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
 اتشرف ان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية مستعدة ان تضمن لجميع
 تبعاتها بدون تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية .

وهي مستعدة ايضاً ان تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة
تمثيلاً عادلاً
وستؤمن الحكومة اللبنانية في توزيع النفقات ذات الفائدة العمومية نسبةً عادلةً
بين مختلف المناطق

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية
مستعدة ان تضمن لجميع تبعاتها بدون اي تمييز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية وان
تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلاً عادلاً وان تؤمن نسبةً
عادلةً بين مختلف المناطق في توزيع النفقات ذات المنفعة العمومية.
فأتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم ٦ مكرر

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف بان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية تنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦
ستؤمن توحيد النظام المالي باسرع ما يمكن وعلى كل حال قبل وضع المعاهدة موضع
العمل.

والحكومة اللبنانية مستعدة ايضاً حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق في مجموع
اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية يحتوي على :

- ١ — اعطاء البلديات صلاحيات اوسع
 - ٢ — انشاء مجالس محافظات لها حق درس المسائل ذات الفائدة المحلية.
- ويمكن لهذه المجالس ابداء رأيها في المسائل او البت فيها نهائياً حسب اهمية المواضيع
وتخضع قراراتها النهائية لموافقة الحكومة المركزية اولا تخضع حسب الاحوال
التي سيجري تحديدها.

وتستشار هذه المجالس على الاخص بشأن تخصيص نصيب محافظاتهما من موازنة النفقات

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب تاريخ هذا اليوم ان الحكومة اللبنانية تنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦ ستو من توحيد النظام المالي باسرع ما يمكن وعلى كل حال قبل وضع المعاهدة موضع العمل وانها مستعدة حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق في مجموع اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية .

فانشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ٢

ان الطرفين السامين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط الآتية :

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان في الشؤون الاقتصادية والمالية الى الحكومة اللبنانية تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور ابرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية لتسوية المسائل المتعلقة بين لبنان وسوريا .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفقاً لاية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات .

وفي حال عدم افضاء التسوية الى وجود هيئة مشتركة بين لبنان وسورية ولا الى اساليب للتعاون بين الادارات اللبنانية والسورية فالحكومة اللبنانية بشرط المقابلة لن تقرر ضد سورية نظاماً متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المسلحة عن السلطنة العثمانية القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة الى الحكومة اللبنانية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان في الشؤون الاقتصادية والمالية .

مراسته رقم ٧

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية مستعدة لان تبقي لمؤسسات
التعليم والاسعاف والخير الاجنبية ولبعثات التنقيب الاثرية الانتفاع من النظام الحالي
للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية
لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة اللبنانية
بشأن نظام المؤسسات والعاديات في لبنان
في الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ٣

بتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية
لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

مراسته رقم ٨

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف لي
الشرف باحاطة فخامتكم علماً بانه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل
باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تنهم مالية الدولة او
الجماعات العامة بمجارة الاحوال الاقتصادية والمالية في لبنان نتعهد الحكومة اللبنانية
باحترام الحقوق المكتسبة باسم لبنان وحسابه لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومية الفرنسية

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم انه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي هم مالكة الدولة او الجماعات العامة مجارة للاحوال الاقتصادية والمالية في لبنان تتعهد الحكومة اللبنانية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم لبنان وحسابه لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومية الفرنسية.

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم ٩

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا ولبنان بمعاهدة صداقة وتحالف في الشرف ان او كذ لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية
لقد تكرمتم فخامتكم فاكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية.
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم ١٠

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في لبنان وبالمقابلة وضع التبعة اللبنانيين في فرنسا اشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة اللبنانية عقد اتفاق اقامة.

وستتضمن هذا الاتفاق الوضع الوقي المقرر بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥
ويزاد توضيحاً على ذلك :

١ — ان تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الاخر سواء للمطالبة بحقوقهم او للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً .

٢ — ان فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة اللبنانيون في المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعة الدولة الاكثر رعاية .

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة اللبنانيين اشخاصاً طبيعيين او شركات ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية او الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراجعة القوانين المتعلقة بالنظام العام او بالامن وبالتشريع المحلي .

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بان لا توجد بحق التبعة اللبنانيين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والاقامة في تونس وبان تمنح ايضاً التبعة اللبنانيين اشخاصاً طبيعيين او شركات مقيمة في الاراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراجعة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالامن وبالتشريع المحلي .
وكذلك يستفيد في لبنان تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الاكثر رعاية .

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم فاطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي اظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على اساسها مع الحكومة اللبنانية . لقد اتفقا اقامة .
في الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ٤

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد ابرام المعاهدة ليحددوا ضمن المهلة المعنية لقبول لبنان في عصبة الامم نظاماً قضائياً من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الاجنبية والتقدم الذي احرزته الحكومة اللبنانية في تنظيم القضاء

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة اللبنانية بأيدٍ تامّةٍ ليوّمن وضع هذا النظام
موضوع التطبيق ضمن المهلة ذاتها.

مادة رقم ١١

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس الجمهورية اللبنانية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بقرارات عصبة الأمم ان تطلب من الحكومة
اللبنانية المساهمة بنفقات تعمد قواها العسكرية وكان من حقها ايضاً التفاهم معها لاجل
تسديد جميع النفقات التي تكبدتها لتنظيم الادارة وتنمية الموارد المحلية واجراء الاشغال
العامة في لبنان.

فاتشرف بان اخبر فخامتكم بان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب
بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا
تطالب بدفع هذه النفقات.

وينحصر الاسقيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة اللبنانية.
وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة.

من رئيس الجمهورية اللبنانية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية
بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في لبنان.

وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة
الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطلب بدفع هذه النفقات.

وينحصر الاسقيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة
اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة.

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم ٥

عطفًا على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة بوضوح الطرفان الساميان المتعاقدان انهما
بنويان تخصيص السنتين الاوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور
لاقامة جميع المؤسسات اللبنانية المعدة لتأمين تسلم الحكومة اللبنانية المسؤوليات التي
بؤمناها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان على ان تخصص السنة الثالثة من المهلة الانفة الذكر
لتكثيف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة اخرى عطفًا على البروتوكول رقم ٢ يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان
ان المفاوضات الواردة ذكرها في الفقرة الثانية منه يجب ان تقرن بنتيجة في مهلة سنة
اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات .

والطرفان الساميان المتعاقدان ببذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في اقرب تاريخ
ممكّن من اول كانون الثاني ١٩٣٧

وفي حال عدم افضاء التسوية الناتجة عن المفاوضات الى وجود هيئة مشتركة
فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان ان تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة لتنظيم
الادارات اللبنانية التي ستنقل اليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً
ممثل فرنسا لحساب لبنان .



تقرير الشيخ بشاره الخوري

رئيس اللجنة البرلمانية للمفاوضة

عن المعاهدة اللبنانية الفرنسية

في جلسة ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

ايها السادة

بالم اللجنة البرلمانية التي انتخبها مجلسكم المحترم للمفاوضات التي ادت الى معاهدة التحالف والصداقة بين فرنسا ولبنان ادلي ببياني هذا :

ادلي به مراتح النفس الى ان المفاوضات اللبنانية الذين وضعتهم بهم ثقتكم للقيام بهذه المهمة ادوا الواجب المفروض عليهم بامانة متوخين من جهة استقلال البلاد وسيادتها ومن جهة اخرى صون المصالح الفرنسية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال وهذه الخطة التي كانت دستور عمل المفاوضات اللبنانية لاقت من الجانب الفرنسي مبادلة ومقابلة تأمين حيث رأينا المفاوضات الفرنسية يسعون لصون مصالح حكومتهم دون ان يكون لهم هدف او غرض في مساس سيادة البلاد

وهي الخطة الرشيدة التي تملها الحكمة واصالة الرأي على بلد بلغ من الرقي والنضوج السياسي مبلغاً يجعله في مصاف الدول صاحبة السيادة على انه لا يستغني في دور الانتقال من الانتداب الى الاستقلال وفيما يعقب هذا الدور من الاستناد الى صداقة ومحالفة دولة حرة قوية تربطنا وايها علاقات عريقة بالحب والاحترام المتبادلين

وقد سبق لدول اوسع منا ارضاً واكثر منا عدداً واوفر منا عدداً ان نهجت هذا المنهاج فسلكناه والطرق معبدة معترفين لمن تقدمنا في هذا السبيل من حكومات الشرق وخصوصاً سوريا جارتنا الكريمة ما لها من ايد في هذه النهضة الوطنية

ولا حاجة ونحن في هذا الموقف ان نسرّد على مسامعكم ما كان يدعو هذا الشعب الى الاستقلال المنشود من ماض مجيد وتاريخ حافل بالمكرمات وجولات صادقة في ميادين السيف وثقافة حملت اعلامه الى الاقطار القريبة والناحية في العالم الجديد حتى اقترن اسم اللبنانيين بالعلم والادب فانقادت اليهم الامور وكان لهم الاثر الكبير في الانشاء والتنظيم .

وبكفينا ان الدول الكبرى لما فرضت الانتداب على هذه البلاد وشقيقتها اعترفت بنضوجها السيامي وقابليتها للحكم الاستقلالي تحت ارشاد موقت تسلم مقاليدته الى دولة من تلك الدول العظمى الى ان يحين الوقت للانتقال من هذا القيد . وكان من حظ لبنان ان عهد بالوصاية عليه الى دولة طالما هزتها نحو المظلومين هزة العطف وطالما رآبناها - واعلامها خافقة في ساحات الظفر - تمد اليهم يداً كريمة . ولم تكن غريبة عنا ولا نحن عنها بغرباء فسارت بنا مدة سبعة عشر عاماً بين تجربة واخرى ولم تكن بعض تلك التجارب موفقة مما احدث من حين الى اخر قلقاً وتدمراً . واستوجبت انتقادات على ان فرنسا ونحن لم نياأس من المستقبل وعندما وضع دستور عام ١٩٢٦ اخذت الدولة المنتدبة على نفسها ان لاتعامل لبنان معاملة تتفاوت مع معاملتها لسوريا لان ليس لديها في سياستها الشرقية كيان ولا وزن . وقد جاء برسالة المسيو فيانو وكيل الشؤون الخارجية الفرنسية في الصيف المنصرم تأييداً للعهد . الى ان دقت الساعة فبرت بالوعد وجاءت المعاهدة التي وقعناها بالامس وثيقة الحرية والاستقلال واليكم ايها السادة كيف تحقق هذا الاستقلال

السيادة والاستقلال

لقد نصت المعاهدة في مقدمتها على ان فرنسا صرحت امام عصبة الامم بعزمها على عقد معاهدة بينها وبين لبنان معتبرة ما تم من التطور عندنا ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت لبنان امة مستقلة وعليه قد تم الاتفاق على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلاقات التي ستظل قائمة بعد زوال الانتداب بين الدولتين على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال . فزوال الانتداب امر مفروغ منه ومجرد زواله اعتراف بالسيادة للبنان فضلاً عن صراحة الفقرة التي ذكرناها

ويستلزم هذا الاستقلال السيادة الداخلية في مختلف الشؤون بدون قيد ولا شرط وحق التمثيل الخارجي تحمل الحكومة اللبنانية جميع المسؤوليات الفعلية ومنها انتقال الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان او باسمه . ومسقوط المسؤوليات المترتبة

على الدولة الافرنسية عن عانتها سقوطاً غير قابل الرجوع والتزام لبنان حكماً بما تبقى من تلك المسؤوليات والواجبات وفقاً لنصر المادتين الثالثة والسابعة من الصك الاسامي . وكذلك توجب السيادة حتماً حصر السلطة التشريعية في الهيئات اللبنانية دون سواها . اما المعاهدات والاتفاقات التي ستنقل لنا كوريثين لسلطة الانتداب فاعليها منشور في كتاب رسمي طبع بمطابع الجيش الافرنسي عنوانه « الوثائق الدبلوماسية » واهمها اتفاقات الحدود بيننا وبين الدول المجاورة والاتفاقات التجارية وحسن الجوار والمعاهدات لتبادل البريد وحماية الملكية التجارية .

ومن نتائج هذا الاستقلال نهضة الاسباب والشروط الآتية لقبول الدولة اللبنانية في عصبة الامم حيث لا تقبل الا الدول ذات السيادة والاستقلال فيجلس الموصى عليه بالامس بالقرب من وصيه القديم ومن اعضاء المجلس الذين كانوا قد فرضوا الوصاية عليه بعد ان اعتبروه نداء لهم متحتماً بالحقوق والواجبات الدولية كافة فيكون حينذاك للبنان حق الاستفادة من ميثاق العصبة وجميع التعهدات القائمة بين الدول للحماية المتبادلة . وعند دخول لبنان في جمعية الامم تدخل هذه المعاهدة في دور التنفيذ .

على ان لذلك مراسيم اولها توقيع المعاهدة من الجانبين وثانيها انبرامها من قبل مجلسيها وثالثها انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الانبرام وتهيئة الشروط اللازمة لقبول الدولة اللبنانية في العصبة باتباع المنهاج الصريح الذي اشارت اليه مقدمة المعاهدة .

التحالف والصداقة

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان يسود بين فرنسا ولبنان سلم وصداقة دائمة وتحالف بين الدولتين المستقلتين والمتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتها وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والحفاظة على مصالحهما المشتركة (المادة الاولى) وبناء على ذلك فانها تتشاوران في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس بتلك المصالح المشتركة .

ومن المسلم به انه بعد وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ستملك الحكومة اللبنانية حق عقد المعاهدات مع الدول المجاورة وغيرها على ان لا تقف ازاء الدول الاخرى موقفاً يخالف هذا التحالف وعليها ان تمتنع عن عقداي اتفاق لا يتلائم مع هذه المعاهدة . وهذان القيدين الاخيران المفروضان على لبنان مفروضان ايضاً على حليفته فرنسا بصراحة المادة الثانية من الصك الاسامي .

اما المادة الرابعة فمتعلقة اولاً : بكل اي خلاف يمكن ان يحدث بين لبنان ودولة

اخرى فالخليفان في مثل هذه الحالة يتداولان لايجاد حل سلمي وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم او اي اتفاق دولي اخر ينطبق على تلك الحالة .

ثانياً: بالتدابير الواجب اتخاذها اذا وجد احد الفريقين في نزاع رغم المساعي السلمية فالفريق الاخر يبادر فوراً الى نجدته بصفته حليفاً ولا شك ان في مثل هذه النجدة مصلحة لبنان بسبب تفاوت القوى بين الخليفين على ان لبنان لا يقف مكتوف الايدي بل تقدم الحكومة اللبنانية في حالة خطر الحرب المداهم معونة لفرنسا وان تنحصر في الاراضي اللبنانية فلا تخلو عن اداء جميع التسهيلات والمساعدة .

اما حفظ النظام في الاراضي اللبنانية ومسؤولية الدفاع عن اراضيه فها من مهام الحكومة اللبنانية وهذا ايضا عنوان السيادة على ان الحكومة الفرنسية قبلت بتقديم مساعدتها العسكرية الى لبنان مدة المعاهدة وفقاً لتصوص الاتفاق العسكري الملحق . وقد اعتبرت الحكومة اللبنانية تسهيلاً لقيام فرنسا بتعهداتها السابقة ان استبقاه وحماية طرق المواصلات التي تهتم الحكومة الافرنسية والتي تستعير الاراضي اللبنانية هما من مصلحة التحالف .

ولم يكن هذا الاعتبار امراً انفراد فيه لبنان فالمعاهدة العراقية نصت على مثله نصاً صريحاً في المادة الخامسة « ٠٠٠ ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين »

ولا بدع ان تحافظ الدول العظمى (ومصالحها متصلة من الغرب الى الشرق الاقصى) على مواصلاتها فتؤمن ضمانها ولا يعني تفسير « طرق مواصلات الحكومة الفرنسية » تمليكاً لتلك الطرق فقد ورد في النص الافرنسي كلمة *empruntent* فهي تفيد الاستعارة للمرور اكماً للمواصلات البحرية والجوية ليس الا .

مدة المعاهدة

ان المعاهدة المطروحة على مجلسكم والمطلوب تصديقها محدودة في الوقت لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ انبرامها . وهي قابلة للتجديد لمدة تعادل المدة الاصلية اذا لم يطلب احدا الطرفين نقضها . وعند وقوع مثل هذا الطلب فلا تتعدى مدتها اكثر من خمس وعشرين سنة .

اما الاتفاقات الملحقة فمصيروها من حيث الوقت مصير الصك الاسامي ما لم يتفق الفريقان على مدة اقصر لها او ما لم يتفقاً على إعادة النظر فيها مجازاة لاوضاع جديدة توجب ذلك .

وتفتح المفاوضات لتعديل المعاهدة عند اللزوم في خلال السنة الرابعة والعشرين بعد دخولها بطور التنفيذ او لتغيير اي نص لم يعد متلائماً مع الظروف الطارئة .
ولا شك ان تبادل الرضى بين الطرفين يحدث اي تعديل في الصك باي وقت حصل هذا التبادل .

ولا محل للانتقاد في هذه المادة ولا غضاضة فيها على لبنان عندما نرى دولة كبيرة تفوقنا عدةً وعدداً كمصر تماقد بريطانيا العظمى على مخالفة دائمة واليك ما قاله صاحب المالى دولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية في بيانه للبرلمان عن هذه النقطة :
« استمرار التحالف - نصت المعاهدة (المصرية) على استمرار التحالف طبقاً للمبادئ الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ (وهي طبق المواد ٢ و ٣ و ٤ من معاهدتنا اي ان هذه المبادئ - تستمر معمولاً بها - اما التفاصيل فانها تكون كجميع مواد المعاهدة الاخرى قابلة لاعادة النظر كما سيأتي البيان . - واستمرار التحالف من مصلحة الطرفين وخير البلدين - . فانتم تعلمون ان جميع الدول كبيرها وصغيرها تابعاً الان الى عقد المعاهدات مع الدول الاخرى ولا تعتمد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها بل تعتمد على هذه التحالفات ايضاً . فمن مصلحة مصر ان يكون لها دائماً حليف قوي على قدم المساواة الحققة ، ومن مصلحة بريطانيا العظمى ان تقدم لها مصر معونتها عند الحاجة وان تطمئن بالتحالف على ضمان حرية الملاحة في قناة السويس .
« ولا شك ان خير حليف من تتفق مصالحه الخاصة مع مصلحة حليفه . (اه) »
فما يقال عن مصر وبريطانيا في مثل هذا الموقف الا بضح ان يقال باولى حجة عن فرنسا ولبنان وعلاقتها تعود الى اجيال ومصلحتها متفقة كل الاتفاق .

الخلاف على تطبيق المعاهدة

تشير المادة التاسعة من الصك الاساسي الى اسلوب لحل الخلافات التي قد تقع بشأن تفسير المعاهدة او تطبيقها . فعند وقوع مثل هذه الخلافات يبدأ بمفاوضات بين الدولتين لحلها بينهما مباشرة . وان لم يصلاح عن هذه الطريق الى حسم الخلاف فيرجعان الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .
ومعنى ذلك ان الحكومة اللبنانية تتصرف بشؤونها الداخلية والخارجية دون مداخلة الحكومة الفرنسية فأذا رأت هذه ان في التصرف المشار اليه مساس في هذه المعاهدة فلا تملك استعمال طرق مباشرة لمنع بل تلجئ الى المفاوضة بينها وبيننا لحل هذا الخلاف والا وقفنا امام القضاء الدولي نحتكم اليه . وبمعكس ذلك لو وجد لبنان مساساً من قبل

حليفته في تفسير او تطبيق المعاهدة وملاحقها لجأ لبنان الى اصول المحاكمة ذاتها .
ولا يقول قائل ان وجود قوى برية وبحرية وجوية لفرنسا عندنا يمنحها ميزة علينا في
هذا الشأن . واليك ما قاله معالي فارس بك الخوري في محاضراته عن المعاهدة الفرنسية
السورية بهذا الصدد :

« قال بعض الناقدين ان فرنسا تستطيع بقواتها الجوية والبرية التي تبقى في سوريا
ولبنان ان تعيد سيطرتها على البلاد وان تفرض ارادتها متى شاءت فنقول ان المعاهدة
« لا تخولها شيئاً من ذلك بل منعتها من اي تدخل كان في شؤون سوريا . اما اذا عمدت
« الى خرق المعاهدة والخروج على قواعد الشرف الدولي لا سمح الله فلا فرق بين ان
« يكون لها قوة قريبة او ان تسوق هذه القوة الى موضع آخر — وهذه المستعمرات
« التي امتلكتها بريطانيا وفرنسا وابطاليا وسائر الدول المستعمرة لم يحل بعدها الشاسع
« دون اجتياحها (اه) »

ومن يعلم ان الحكومة الفرنسية هي احرص الدول على المحافظة على المواثيق الحاملة
توقيعها وان مشاويرها القضائيين متعلقون بالنصوص وتفسيرها بالروح التي وضعت به
يطمئن على المستقبل ولا يخشى اعسافاً .

الملاحق

الاتفاق العسكري — الجيش اللبناني والجيش الفرنسي

ان المعاهدات لا تكون كاملة بذاتها بل يلحق بها عقود تكميلية تعتبر جزءاً متمماً
لها كانتها دخلت في صلبها .

الجيش اللبناني

ولم تخرج المعاهدة التي وقعناها عن هذه القاعدة . واول هذه العقود الاتفاق
العسكري الذي نشيء بموجبه الدولة اللبنانية قوة مسلحة تعين لها حد ادنى ولم يعين
حدها الاعلى . وهذا الانشاء هو ايضاً مظهر من مظاهر السيادة والاستقلال وشرط اساسي
لدخول لبنان في جمعية الامم . والحد الادنى لواء مختلط مؤلف من مشاة وخيالة والمصالح
التابعة له .

ولما كان الجيش الفرنسي قد نظم اثناء وجوده في البلاد قوة عسكرية خاصة
متطوعة من سكان البلاد الواقعة تحت الانتداب فالحكومة اللبنانية تأخذ من تلك

القوة العناصر اللبنانية لتكون نواة اللواء العتيد التنظيم وتسعى الحكومة لا كمال التقص
فيكون لديها قريباً قوة تبلغ الحد الأدنى المطلوب .

ولا شك ان اعباء الجيش ثقيلة بذاتها الا انها ضرورية اذ ان الامن وسلامة
الاراضي اساسان في السيادة والاستقلال . وعلى الحكومة ان تدرس الطرق اللازمة
للقوم بهذه المصارفات من حصتنا التي سنستلمها من موارد المصالح المشتركة التي كانت
مخصصة لنفقات الفرق المنظمة . وقد يجد عدد من اللبنانيين العاطلين عن الاعمال بدخولهم
في الجيش في هذه الازمة مورداً للمعاش عدا ما يستفيدونه في الاستخدام بالجندية من
نشاط وانتظام وتدريب ناهيك عن توحيد القلوب . فالثكنة كالمدرسة يندمج فيها
مختلف العناصر فتتعارف وتتألف تحت الاعلام والبنود والتعارف الخطوة الاولى نحو
الاحترام المتبادل والصداقة حتى ينتهي كل ذلك في خدمة الواجب والتفاني في سبيله .

• البعثة العسكرية

وقد تمهدت الحكومة الافرنسية ان تعطي لبنان تسهيلات بالخصوص المذكور بان
تقدم للبنان بعثة للجيش او للدرك او للبحرية او للطيران على نفقة الحكومة اللبنانية تعين
طريقة استخدامها باتفاق خاص .

وتتعهد الحكومة الوطنية ان يكون المعلمون والاختصاصيون افرسيين . وذلك
امر طبيعي وليس في هذه البعثات ما يضر الاستقلال . فقد رأينا دولاً عربية بالسيادة
من اوروية واميركية التجأت الى هذا التدبير تقوية لقواها العسكرية فطلبت الى دول
قوية عسكرياً ان تضع تحت تصرفها معلمين واختصاصيين فكيف بنا ونحن في بدء
عهد جديد نحتاج به الى تعليم عسكري . وهل يخفى ان فرنسا وضعت في بدء عهد
المتصرفية اللبنانية بعثة لا تزال اسماء افرادها تتردد على الالسن وكان لهم الفضل في
تنظيم الجند اللبناني .

وهذه دول الشرق المجاورة لنا طلبت من حليفاتها وضع مثل هذه البعثات لتعليم النشء
الجديد من جيوشها الوطنية .

وتنحصر مهمة البعثة العسكرية على التعليم والتدريب الا اذا دعي بعض اركانها
لتولي قيادة فعلية باتفاق الطرفين وعندها يربطون بقيادة القطعة الوطنية التي يلحقون بها
في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها اليهم .

ومن التسهيلات ان تقبل فرنسا في مدارسها العسكرية وعلى بوارجها الحربية وفي

قطعات جيشها ومراكز التعليم الضباط التي ترى الحكومة اللبنانية ضرورة لارسالهم للتعليم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية وهذا تسهيل مستحب ايضا لانه مها يبالغ في تنظيم مدرسة عسكرية وطنية في البلاد فلا فصل فيها درجة التعليم الى ما هي عليه في مدارس الحكومة الافرنسية العربية في القدم والمجهزة بجميع انواع التقدم الحديث.

مساعدة الحكومة الافرنسية

ولما كانت الحكومة الافرنسية قد قبلت بتقديم مساعدتها العسكرية والجوية والبحرية الى لبنان بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من معاهدة التحالف فقد جاءت المادة الخامسة من الاتفاق العسكري تعين تعهدات الحكومة الافرنسية بهذا الشأن وفجواها انها تتعهد بان تستقي في الاراضي اللبنانية عناصر من القوى الافرنسية التابعة للجيش البري والهوائي والبحري المقيمة الان في الشرق . وبدوم هذا الاستبقاء الى ان يجري اتفاق جديد بين الفريقين المتعاقدين .

اما الشروط الخاصة بمواقع اقامة القوى الفرنسية وشروط التعاون بين تلك القوى والقوى اللبنانية فيوضع بها اتفاقات دورية بين الحكومتين في اثناء قيام المعاهدة الحاضرة ولا بدع ان تسعى الدول الى ضمان سلامتها بالطرق التي تراها ملائمة وعندما نرى دولة عظيمة كفرنسا مثلاً او انكتراتبحت جهازاً بعقود سلامة *pactes de sécurité* فلا حياء ان يتوخى لبنان ذلك خصوصاً وان العناصر الفرنسية موجودة الان في البلاد ولا تعتبر اقامة جيوش الحليف من الوجهة الدولية في اراضي حليفه احتلالاً عسكرياً بنقص من استقلال الحليف .

ومع ذلك فقد نصت صراحة الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة التي نحن بصددھا على انه « من الواضح ان اقامة القوى الافرنسية في الاراضي اللبنانية لا تفيد احتلالاً ولا تمس بحقوق السيادة اللبنانية » .

وقد نهجت مصر والعراق وسوريا هذا المنهاج مع اختلافات متفاوتة في شروط هذه الاقامة مدة ومواقع .

وطالما ان ذلك لا يعتبر احتلالاً فلم يعد من مانع ان يحدد كل حليف شروط الاقامة وفقاً لما يراه موافقاً له وهذا ما تقوم به الحكومة اللبنانية بالاتفاق مع فرنسا في عقود دورية تلائم الظروف الطارئة . ولا يخفى ان نقل مواقع الجيش الحالية من نقطة الى اخرى يكلف نفقات باهظة لا قبل لميزانيتنا باحتالھا فلم يكن من الحكمة ان يشترط

ذلك بل ترك الى اتفاقات مقبلة تراعى فيها من جهة الاعتمادات الممكن تخصيصها ومن جهة اخرى مصلحة الطرفين .

على انه جرى البحث اثناء المفاوضة ان استعمالاً مشتركاً للمطار الكائن في رباق عند احداث قوة طيران لبنانية بدخل في تحديد الاتفاقات الدورية المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة . اذا لم يشأ لبنان ان يحدث في المستقبل مطاراً خاصاً به الامر الذي لا يعارضه به معارض .

التسهيلات للقوى الفرنسية

ان التسهيلات هذه معينة في المادة السادسة من الاتفاق العسكري لاقامة العساكر وانتقالها حول النقاط المقيمة فيها او من نقطة الى اخرى وستوضع اتفاقات خاصة باساليب تطبيق هذا النص وبالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لفرنسا حق الانتفاع بها . على انه لا يجوز وضع تعرفه متفاوتة ضد الحكومة الافرنسية بالنقل والانتقال . ويحق للسفن الحربية الافرنسية دخول المياه اللبنانية والرسو فيها وزيارة المرافئ اللبنانية على انه من المعلوم ان تتلقى الحكومة اللبنانية بلاغاً مقدماً عن زيارة الموانئ .

الميزات والمناعات

ان نص المادة السابقة من الاتفاق العسكري تشير الى الميزات والمناعات التي يتمتع فيها الافرنسيون في ظل المعاهدة ومن التدقيق في النص يظهر احتفاظ جلي بتعديلات فيها يتفق عليها الفريقان وهذا الاتفاق يحدث حكماً في الفترة التي تنقضي بين انبرام المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ اي في الثلاث سنوات الاتية لان الامتيازات التي تبقى لهم بعد المعاهدة هي التي سيتمتعون بها حين وضع الاتفاق موضع العمل . وهذه الامتيازات محصورة بالعسكريين ومستخدمي الجيش المالكين وعائلاتهم دون سواهم . هذه هي مجمل نصوص الاتفاق العسكري سردها لحضرتكم بما امكن من الايضاح . ويتبعها من حيث الارتباط المراسلة رقم ١ والبروتوكول رقم ١ ايضاً لانها تنتمه لذلك الاتفاق على ما سنبينه باليجاز :

المراسلة رقم ١ والبروتوكول رقم ١

ان المراسلة رقم ١ تتعلق بالمحافظة على الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين من الجيش الخاص فان الحكومة اللبنانية تعهدت بموجب هذه المراسلة باعتبارها من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة الاولى من الاتفاق العسكري

لان هذه القوى اللبنانية ستندمج بالجيش اللبناني ولها حقوق بمعاشات التقاعد بالنسبة لخدماتها السابقة بالجيش الخاص .

وقد تحقق مفاوضكم ان الخصومات التي دفعها هؤلاء الضباط والافراد قد دخلت بموجب اتفاق سابق بين الدولة المنتدبة والحكومات بصندوق كل حكومة بما يتعلق بتابعيتها . فالية لبنان قد استوفت هذه الخصومات وستدوم على استيفائها وعليه اعتبرت ان حقوق من قاموا بدفعها شهراً فشهراً ديناً مترتباً عليها .

اما البروتوكول رقم ١ فانه معطوف على المادة السابعة من الاتفاق العسكري صراحة وبموجبه اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على ان يحدد قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناسقات المذكورة في تلك المادة للعسكريين الافرانسيين وفقاً للاساليب المتبعة في الحالات المشابهة . والتحديد ضروري في مثل هذه المواد حتى لا يترك مجال لسوء الاستعمال .

وقد جرى البحث عند المناقشة في وضع هذا البروتوكول بشأن الصلاحيات التي خولت اثناء ممارسة الانتداب للمحاكم العسكرية للنظر ببعض قضايا تتعلق بملكيين لبنانيين كجرائم حمل السلاح وغيرها وقد صرح لنا ان الاتفاقات المذكورة هنا ستشمل البحث في هذه الصلاحيات الاستثنائية لازالتها لانها لم تعد متفقة مع ممارسة السيادة الوطنية .

مراسلة رقم ٢ الموظفين الافرانسيون

ان هذه المراسلة تتعلق باستخدام الموظفين الافرانسيين ولم يعد اجبارياً على لبنان بل اختيارياً بحيث ان الحكومة اللبنانية تقدر هي لزوم وجودهم في الدوائر اللبنانية وعندها ستأتي بهم من فرنسا سواء كانوا مستشارين فنيين او قضاة او موظفين . ولا شك ان الاستعانة بهم قد تكون ضرورية في بادىء الامر الى ان يتفوق اللبنانيون في مختلف فروع الفن والادارة . وحينئذ يقل استخدامهم الى الحد الأدنى بفضل جدارة واقتدار ابناء البلاد .

وللمعاهدتين السورية واللبنانية في هذا البند ميزة على المعاهدة العراقية لان هذه نصت على وجوب اتفاق الحكومتين على استخدام المأمورين البريطانيين في العراق ولا اثر لهذا القيد في المعاهدتين السورية واللبنانية .

مراسلة رقم ٣ و ٥ - التمثيل الخارجي

ان المعاهدة اطلقت يد الحكومة اللبنانية بالتمثيل الخارجي فيحق لهذه الحكومة

تقرر وضعها موضع التنفيذ ان تعين ممثلين مفوضين وقناصل في جميع الاماكن التي تستوجب مصالح اللبنانيين المهاجرين مثل هذا التدبير او لها من العلاقات والمصالح ما يدعو لذلك . وهذا التدبير يكون لا شك ضرورياً في البلاد المجاورة وفي المهجر حيث دخل الوكالات اللبنانية يعادل النفقات اذا لم يزد عنها غير انه يوجد للبنان تبعة مشتتة في اربع اقطار المعمور ولا يستوجب عددها تمثيلاً خارجياً في محلات كثيرة وعليه نفوض فرنسا بموجب اتفاق خاص بتأمين مصالحهم وفقاً للتعامل الدولي نلتبّع في مثل هذه الظروف .

وكان في عاصمة لبنان ذاتها ولم يزل على ما اظن بعض القناصل يمثلون دولة اخرى ومثل هذا التعامل مصطلح عليه عموماً لدى جميع الدول من كبيرة وصغيرة .

ويوجب المراسلة رقم ٥ يكون لفرنسا في لبنان ممثل سيامي بلقب سفير وبسبب هذه الرتبة التي تكون الاولى من نوعها في بلادنا يحق له التقدم على سواء من ممثلي الدول الاجنبية الاخرى ويبقى حق الاولوية لمن يخلفه في منصبه ولو لم يكن شخصياً اقدم السفراء الاجانب . وهذا هو الوضع الذي تم الاتفاق عليه في مصر والعراق . على ان يكون ممثل لبنان في باريس حائزاً على رتبة وزير مفوض .

مراسلة رقم ٤ - المهاجرون

كنتم ننتظرون ولا شك ايها السادة ان لا يسعى عن بال مفاوضاتكم امر المهاجرين وثقوا ان وقتاً غير يسير قد خصص اثناء المفاوضات للبحث في شؤونهم ومصالحهم وجنسياتهم . لانهم قطعة من هذا الوطن وهو مدين لهم بكثير من الافعال المادية والمعنوية فعرفة كل واحد من اهل البلاد بما هم عليه من حب الوطن والحنين اليه واعلاء شأنه حيث وجدوا بغني عن الاسهاب في انشاد ما قاموا به من الاعمال الخطيرة التي تجعلنا منفصلين عنهم بالجسد لا بالروح وبالمسافة لا بالقلب .

ولقد حالت مبادئ قانونية دون التوسع بهذا الصدد انما اراد مفاوضوكم ان يبرهنوا عن عاطفة نحو المتخلفين عساهم ان يقدروا النية فيما حصل اكثر من النتائج الظاهرة فقد اخذنا موافقة الحكومة الفرنسية على تعيين ملحقين للبنانيين لدى ممثلي الجمهورية الفرنسية السياسيين والقنصلين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .

انني اعلم ان مثل هذه التجربة لم تكن موفقة في الماضي الا انه كنا في بدء عهد الانتداب ولم تكن على عتبة الاستقلال ولا شك انه سيحصل ترتيب سابق يعين صلاحية هؤلاء الملحقين فيما لو رأت الحكومة ضرورة لتعيينهم .

والأهم من ذلك اننا اخذنا عهداً على الحكومة الاقرنسية بتقديم مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين سواء اكان ذلك في مستعمراتها او في البلاد التي لها فيها الكلمة المسموعة ويموز القول اننا لقينا من المفاوضين الافرنسيين حسن استعداد لمعاونتنا في شؤون المهاجرين لما يعرفون فيهم من الجدارة ولما قاموا به من خدمات نحو وطنهم والدولة الافرنسية *

مراسلة رقم ٦ ومراسلة رقم ٦ مكررة - المساواة في الحقوق وحقوق العناصر والمناطق وتوسيع الصلاحيات المحلية

ان هاتين المراسلتين تتعلقان بالمساواة في الحقوق السياسية والمدنية بين جميع اللبنانيين بدون اية تفرقة وتمثيل جميع عناصر البلاد تمثيلاً عادلاً في مجموع وظائف الدولة وتأمين نسبة عادلة بين مختلف المناطق في توزيع النفقات ذات الفائدة العمومية كما انها تبشر بتوحيد النظام المالي وبإدخال برنامج اصلاحي يطبق على مجموع اراضي الجمهورية اللبنانية توسيعاً للصلاحيات المحلية *

وقد كان غرض المفاوضين اللبنانيين من الاسهاب بمثل هذه النصوص في معاهدة التحالف مع الدولة الافرنسية اظهاراً لحسن نواياهم تجاه مختلف العناصر اللبنانية والمناطق التي تشكل الوطن اللبناني شعباً وارضياً *

ولا نرى في مثل هذا الموقف ان نسب حيث اسهبت النصوص فلم تدع مجالاً لتفسير او لتأويل *

وجل ما نقوله اننا توخينا ان نزل عند رغبة اهل البلاد فنعطيهم تأمينات اعتقدوا انهم بحاجة اليها في بدء العهد الجديد عهد السيادة والاستقلال ليشعر كل فرد من افراد الشعب اللبناني انه سيد في بلده له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات وان النائب من الارض تشملها عناية السلطة الرئيسية وتوزع عليها المنافع كما يرسل القلب بدورانه الدم المحيي الى اجزاء الجسد كافة *

وكي تتمكن المناطق من اظهار حاجاتها بصورة منظمة فقد عولت الحكومة على توسيع صلاحيات المجالس البلدية واحداث مجالس ادارة للمحافظات لها حق البت بأمور يحددها القانون دون مراجعة السلطة الرئيسية وخصوصاً ابداء الرأي بتوزيع نصيب المحافظات الخاصة بها من موازنة النفقات * وهذا البرنامج الاصلاحي المذكور في المراسلة رقم ٦ مكرر بتحتن انفاذه في اقرب وقت ممكن وبكل حال قبل دخول المعاهدة في دور التنفيذ *

ولا شك ان مثل هذه التدابير التي ستقرن قريباً بمشاريع القوانين الوافية بالغرض وبمشاريع قوانين مالية مرماها توحيد النظام المالي في جميع انحاء البلاد ستعيد الطمأنينة للنفوس . وحسن النية كافل لحسن النتائج .

بروتوكول رقم ٢ وبروتوكول رقم ٥ - المفاوضات اللبنانية السورية
بشأن المصالح المشتركة

ان الحكومة الفرنسية تتولى في الوقت الحاضر جميع سلطات التشريع والادارة لحساب لبنان وسوريا في الشؤون الاقتصادية والمالية واهمها مصلحة الجمارك فتمثل فرنسا بالنيابة عن الدول المنتدب عليها يسن القوانين ويتولى الاستيفاء والاتفاق ويقسم على الدول حصصها ويوصلها لها عند وجود الفضلة رصيد ما تبقى .

ولما كانت المعاهدتان اللبنانية والسورية قد نصتا على زوال الانتداب بعد انقضاء مدة انتقال هي ثلاث سنوات من تاريخ ابرام المعاهدتين وكانت المصالح المشتركة ذات شأن عظيم باهميتها الذاتية وتجاه الدول الاقتصادية فلم تشأ الحكومة الفرنسية ان تنتظر انقضاء مهلة الانتقال لتصفية هذه المصالح المشتركة بين الدولتين ولذلك وضعت نصوص البروتوكول رقم ٢ والبروتوكول رقم ٥ لهذا الغرض .

فاعلنت الحكومتان السورية واللبنانية استعدادهما بموجب هذه النصوص الماثلة في المعاهدتين للدخول فور ابرامها في المفاوضات بينها لتسوية المسائل المعلقة بين لبنان وسوريا . وقد اعلنت الحكومة الفرنسية استعدادها لتأمين نقل سلطاتها بالتشريع والادارة في المواد الاتفة الذكر وفاقاً لاية تسوية بين سوريا ولبنان تنتج عن تلك المفاوضات .

وفي عدم وجود هيئة مشتركة فان الحكومة الفرنسية تسلم كل من الحكومتين اللبنانية والسورية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان وسوريا في الشؤون الاقتصادية والمالية .

على انه لا يجوز لكل من الدولتين المذكورتين في حالة عدم الاتفاق على هيئة مشتركة او تعاون بينهما بهذا الشأن ان تقررا الواحدة تجاه الاخرى نظاماً متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة وذلك بشرط المقابلة .

اما مدة المفاوضات فقد نص عنها صراحة في البروتوكول رقم ٥ بحيث تكون سنة من تاريخ ابتدائها على ان يحصل الاهتمام بان يكون هذا الابتداء في اقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني سنة ١٩٣٧

واذا لم تسفر المفاوضات عن ايجاد هيئة مشتركة فتحدد مدة اضافية مداهما ستة اشهر لتنظيم الادارة اللبنانية والادارة السورية التي ستنقل اليها حينذاك منفردتين سلطة ممثل فرنسا في المصالح المشتركة.

ولما كان انبرام المعاهدتين سيحصل على ما هو منظور قبل اول كانون الثاني سنة ١٩٣٧ فلا شك ان المفاوضات ستبدأ في مطلع العام المقبل.

وليس لنا ان نستبق الحوادث وان نفترض من الان ما يكون عمل المفاوضين السوريين واللبنانيين الا انه لا يسعنا الا التنويه باننا وسوريا جاران لا يريد الواحد ان ينتقص من حق الآخر واننا دولتان نعامل بعضنا معاملة الند للند ومن المرغوب فيه ان تكون المفاوضات في جو من التفاهم وان تسفر عن اتفاقات من دولة لدولة تحفظ كرامة الفريقين وتضمن مصالحهما الاقتصادية المرتبطة باكثر من موضع.

وها نحن وهم على عتبة جديدة وفاقحة استقلال وسيادة فليبرهن كلانا اننا جديرون بها متمنين سلفاً لمفاوضي الفريقين نجاحاً باهراً في مفاوضاتهم بالقرب العاجل.

مراسلة رقم ٧ - مؤسسات التعليم والاسعاف والخير الاجنبية

وبعثات التنقيب الاثري

ان هذه المراسلة تضمن لمؤسسات التعليم والاسعاف والخير الاجنبية حق الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات. وهذا النظام موروث معظمه عن ايام السلطنة العثمانية ومضمون باتفاق مدله (متلين) تاريخ ١٢ ت ٢ سنة ١٩٠١ المعدل باتفاق اسطنبول تاريخ ١٨ ك ١ سنة ١٩١٣ والنظام الجرماني عام ١٩١٠ وقد تأيدت النصوص السابقة وحصرت بعض الامتيازات بقرار من المفوضية العليا رقم ٢٩٢ L R تاريخ ٢٠ كانون اول سنة ١٩٣٤

وقد صرح صك الانتداب بالمحافظة على تلك المؤسسات سواء كانت دينية او تعليمية وفرضت عليها للدولة الانتداب رقابة عامة تحددت بالمادة ١٠ من الصك. ولما كانت حقوق المنتدب مستحولة حتماً للحكومة اللبنانية بزوال الانتداب فان الرقابة المفروضة تنتقل حكماً للادارة اللبنانية دون لزوم لنص خاص عملاً بمواد معاهدة الصداقة والتحالف.

اما بعثات التنقيب الاثري فقد وردت النصوص بشأنها بالمادة ١١ من صك الانتداب ايضاً من حيث المبادئ العامة وقد صدرت قرارات عديدة من المفوضية العليا بتنظيم

اعمالها والاجازات الواجبة ان تطلبها وحفظ العاديات التي نعتز عليها في البلاد واخر قرار تنظيمي صدر بهذا الخصوص مؤرخ في ٣٠ تشرين ثاني سنة ١٩٣٣ رقم LR/١٦٦ ولما كانت حقوق اعطاء الاجازة والرقابة للمفوض السامي فانها مستقلة تماماً بموجب المعاهدة الى السلطة اللبنانية حين وضعها موضع التنفيذ.

بروتوكول رقم ٣ - اتفاق بخصوص الجامعات

يتعهد بموجبه الفريقان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة اي في فترة الانتقال لعقد اتفاق بشأن الجامعات ويرمي هذا الاتفاق الى المعادلة بين الشهادات المدرسية الصادرة من جامعات الدولتين المتعاقدين . ولا شك ان فيه كبير الفائدة للبنان اذ يفتح امام ابناؤه ابواب الجامعات الافرنسية بسهولة تعود عليهم بميزيل النفع .

مراسلة رقم ٨ - الامتيازات والاتفاقات التي تهتم مالية الدولة

او الجامعات العامة

ان الحقوق المكتسبة للأفراد والشركات والاشخاص المعنويين الافرنسيين قبل المعاهدة قد ضمنت بموجب هذا النص والحق المكتسب واجب ادائه لا يمكن لقوي او لضعيف هضمه دون ان يكون عرضة للانتقاد .

ولا شك ان بين الحقوق المكتسبة قسماً يعترف به الجميع وقسماً آخر يشك البعض في مشروعيته انما لما كانت حصلت مصادقة السلطة المنتدبة عليه وقد حلت الحكومة اللبنانية محلها فلم يعد من بد لنا الا ان نرث هذا الميراث .

وقد احترمت سوريا قبلنا هذه الحقوق بموجب النص ذاته كما احترمتها دولة العراق في المادة الرابعة من تعهدها المؤرخ في ٧ ايار سنة ١٩٣٢ حيث اعلنت احترامها لجميع الحقوق على اختلاف انواعها المكتسبة قبل زوال الانتداب من قبل الافراد او الشركات او الاشخاص المعنويين « وتعهدت باحترام وتنفيذ الموجبات المالية من اي نوع كانت التي اقرتها عنها السلطة المنتدبة في اثناء الانتداب » . ولولا هذا الاحترام لم يكن هناك من تعاقد لان العقد مبني على الرضى المتبادل غير ان الدولة الفرنسية قبلت بوضع تحفظ في هذه المراسلة هو بنص واحد لسوريا ولبنان وهذا التحفظ يرمي الى تعديلات يمكن ادخالها باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الاتفاقات المذكورة .

وهذا التعاقد على ما جرى التصريح به يحصل في فترة الانتقال قبل دخول المعاهدة

في دور التنفيذ . وعندها يحق للحكومة اللبنانية ان تظهر التعديلات الواجب ادخالها على بعض الامتيازات كقاولات الخطوط الحديدية وحصر الدخان ورسوم المرفأ .
ولنا ملء الامل ان الحكومة الخليفة ستساعد لبنان للوصول الى اجراء هذه التعديلات بصورة تضمن حقوق ومنفعة الدولة .
ولا يخفى ان حقوق الرقابة في جميع هذه الامور سيعود الى الحكومة الوطنية عند وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

مراسلة رقم ٩ - تعادل العملة اللبنانية والعملية الفرنسية

ان ارتباط عملتنا بعملية دولة اجنبية امر ضروري لا استغناء لنا عنه كما اجمع على ذلك علماء الاقتصاد المالي وان معظم العملة في العالم مرتبطة بالفرنك او باللييرة الانكليزية او بالدولار . والعملية اللبنانية السورية مستندة الى الامتياز الممنوح لمصرف سوريا ولبنان الكبير لمدة ١٥ سنة ابتداء سنة ١٩٢٤ وقد اعطى بموجبها هذا المصرف حق اصدار مبلغ من الليرات الورقية تدفع قيمتها لحاملها شكراً على مرسيليا او باريس بواقع ٢٠ فرنكاً عن كل لييرة .

وقد حددت كيفية تغطية الاصدار باوراق مالية وغيرها ولم يدخل في هذا الضمان من الذهب الا ما يعادل خمسة في المائة من مجموع الاصدار تقريباً .
فطالما تبقى الحالة طبيعية فلا بأس من ذلك فالقرش السوري يعادل عشرين سنتياً فرنسياً .

الا انه يجب الاحتياط لطوارئ نزول آخر في قيمة الفرنك الا ان ذلك لا يعني الحكومة الفرنسية التي تعاقداً واياها وعلينا عند انتهاء مدة امتياز المصرف المذكور ان نختار في اصدارنا المقبل لايجاد ضمان ذهبي بمعدل اقوى ، (ان الضمان الذهبي في البنك الاهلي المصري ١٥ في المائة) بحيث اذا سقطت قيمة الفرنك الفرنسي مجدداً تعادلت الخسارة في قيمة الورق مع الربح بارتفاع قيمة الضمان الذهبي .

ويجدر بنا ان نشير ان عملة مصر والعراق وفلسطين والهند مرتبطة ارتباطاً تعادلاً مع اللييرة الانكليزية .
ومن ذلك يظهر ان ايجاد عملة مستقلة بذاتها تصعب على الدول الغنية فكيف على الدول الضعيفة مالياً .

مراسلة رقم ٢٠ - اتفاق الإقامة المتبادل

أن اتفاق الإقامة المتوي عقده قد سبقه وضع وقتي بغيره بكلمة *modus vivendi* تقرر بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٥ وهو عبارة عن تعديل مراسلة جرى تبادلها بين المفوض السامي ووزير خارجية فرنسا بتاريخ ٦ و ٢٧ كانون اول سنة ١٩٣٤

وقد زادت المراسلة الحالية رقم ١٠ بعض ابضاحات فحوها معاملة التبعة اللبنانيين والفرنسيين كل في بلد جليفه معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة المحاكم ومعنى ذلك ازالة تقديم الضمانة المالية قبل اقامة الدعوى مفروضة على الاجنبي في البلاد الفرنسية ما عدا الذي عقدت دولهم اتفاقاً خاصاً على الغائه بصورة متبادلة.

ويشمل اتفاق الإقامة حق الدخول والاستقرار في البلاد الفرنسية للأفراد والشركات في فرنسا والمستعمرات الفرنسية حيث يستفيد اللبنانيون من المعاملة الممنوحة للدول الاكثر رعاية اما تخصيص تونس عنوة على سواها في هذه المراسلة بسبب التشريع الخاص بملك البلاد.

اما الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام والامن وبالتشريع المحلي فهو احتفاظ عام لجميع الاجانب المقيمين بحيث لا يجوز معاملة اللبناني بخلاف مايعامل به بقية الاجانب بفرنسا ومستعمراتها وتونس.

بروتو كول رقم ٤ - التنظيم القضائي العتيد

لقد تعهد الفريقان المتعاقدان بموجب هذا البروتو كول ان يدخلوا بمفاوضات في فترة الانتقال اي في الثلاث سنوات التي تمتد من ابرام المعاهدة الى حين دخول لبنان في جمعية الامم . وغرض هذه المفاوضات تحديد نظام قضائي من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية مصالح الاجانب والتقدم الذي احرزته الحكومة اللبنانية في تنظيم القضاء . وقد تعهدت الحكومة الفرنسية ان تؤيد الحكومة اللبنانية تأييداً تاماً لتؤمن وضع هذا النظام ضمن المهلة ذاتها اي فترة الانتقال الاتفة الذكر .

ولا عجب من ادخال مثل هذا النص في المعاهدة لما هو معروف من ان الامتيازات الاجنبية ميراث عن الحكومة العثمانية . ومن جملة هذه الامتيازات تشكيل خاص في المحاكم للدعوى المتعلقة بالاجانب . وقد قبلت الدول عند تأسيس الانتداب ان توقف العمل بامتيازها طالما يوجد الانتداب ومع ذلك لم تلغ المحاكم القنصلية في لبنان

الا في عام ١٩٢٥ حيث جرى تشكيل محاكم خاصة بالدعاوي الاجنبية
Tribunaux des Causes Etrangères ثم عدل عن هذا التنظيم وتقرر تشكيل
اخر دعوه بالادغام ادخل بموجبه قضاة افرنسيون في جميع المحاكم يشتركون بالحكم في
القضايا كافة سواء كانت قائمة بين اجانب او بين لبنانيين ففسلت هذه التجربة وجرى
بعدها التنظيم الاخير بموجب القانون الصادر في ١٧ شباط سنة ١٩٢٨ والذي اقره
المجلس اللبناني.

وقد حصل تنظيم آخر اعيدت بموجبه محكمة التمييز بعد الغائها في عام ١٩٣٠ وهذا
القرار صادر من المفوض السامي بتاريخ ١٠ آب سنة ١٩٣٤ رقم ١٨٧ L.R. وارجع
الادغام في محكمة التمييز فقط.

غير ان اساس تنظيم الغرف المختلطة البدائية والاستثنائية بقي خاضعاً لاحكام قانون
٩٣٨ وبموجبه تشكل الغرفة اللبنانية من محكمة البداية والاستئناف الوطنية من قضاة
لبنانيين وفرنسيين عند النظر بقضايا تختص بالاغانب الذين جرى حصرهم وتحديددهم على
الصورة التالية - المادة ٨ -

١ - رعايا الدول الاوروبية الذين كانوا في اول آب سنة ١٩١٤ يتمتعون
بالامتيازات الاجنبية او بمميزات خاصة قضائية.

٢ - رعايا الدول الاوروبية التي كانت اراضيها الحالية جزءاً من تلك الدول الممتازة
وكذلك رعايا البلدان التابعة لتلك الدول الممتازة ما عدا البلاد المشمولة بالانتداب.

٣ - رعايا دول اميركا واليابان

٤ - رعايا الدول التي لها بمقتضى اتفاق خاص ان تتمتع باحكام المادة الثامنة من
هذا القانون

فالبروتوكول رقم ٤ الذي نحن بصددده قد وضع مبدأ مفاوضات جديدة لاقرار
نظام قضائي بضمن من جهة مصالح الاجانب ذوات الامتيازات القديمة ويراعي التقدم
المحسوس الذي وصلت اليه الدولة اللبنانية في تنظيم قضائها من ابتداء عهد الانتداب حتى يومنا
ويلاحظ هذا التقدم من ادخال القوانين الحديثة اي قانون الموجبات والعقود وقانون
اصول المحاكمات الحقوقية الجديد وغيرها ومن توخي تعيين القضاة من الحائزين على الشهادات
العالية ومن فازوا بالامتحانات المؤهلة للدخول في القضاء التي قرر ضرورتها القرار الاخير
المنوه به اعلاه رقم ١٧٨ تاريخ ١٠ آب سنة ١٩٣٤

ولا لزوم من الان لوضع اساس الاتفاق الجديد طالما ان المفاوضات لم يباشرها فعلي
الحكومة اللبنانية ان تخفف الامتيازات الاستثنائية ما استطاعت الى ذلك سبيلاً.

ولم ير من ضرورة الى تنظيم موقت كما حفظت حقها به جارتنا سوريا في المراسلة ذاتها لان توحيد القضاء موجود عندنا بموجب نظام ١٩٢٨ والقضاء الاجانب الموجودون محصور عددهم لتأمين سير المحاكم والغرف المختلطة كما ظهر بالاختبار حريصة جداً على عدم اقرار صلاحيتها في الدعاوى التي ادخل فيها الاجنبي صورة لنزعها من القضاء اللبناني كما ان الفقرة التحكيمية التي تخول في العقود اللبنانيين ان يراجعوا المحاكم المختلطة في دعاويهم فقد اظهر التعامل انها نادرة بشكل لا يستوجب تشريعاً خاصاً لازالتها.

وعليه ظهر للمفاوضين اللبنانيين ان هذا البروتوكول وافٍ بالغرض في الوقت الحاضر الى ان يصار الى التنظيم العتيق.

والامتيازات الاجنبية عقدة لا تحل بسهولة والدول التي ورثتها عن الدولة العثمانية كمصر والعراق وسوريا رغم تحالفها الحديث مع الدول الاوروبية لم تحصل بمجرد هذا التحالف على الغاء هذه الامتيازات . فلنا اسوة بها وعليها ان نفتدي بها في المستقبل لتخفيف هذه القيود الموروثة .

مراسلة رقم ١١ - نفقات الانتداب

ان الحكومة الافرنسية ابلغتنا بموجب هذه المراسلة انها تنازلت عن حقها بطلب مساهمة الحكومة اللبنانية بنفقات جنديتها وتسديد نفقاتها اخذة بعين الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال .

وحصرت الدولة الافرنسية حقها باستيفاء قيم مختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة اللبنانية في المستقبل عند تسليمها بمعرفة لجنة خبراء .

فلا يسعنا الا شكر الحكومة الافرنسية على هذه المكرمة التي غاملتنا بها معاملة جارتنا سوريا .

البروتوكول رقم ٥ - ممارسة المسؤوليات

سبق لنا ان بينا في بحث مقدمة المعاهدة ان الحكومة الافرنسية والحكومة اللبنانية عينتا برنامجاً تام الصراحة لاتمام الشروط الآتية لدخول لبنان في عصبة الامم .

وقد وضع القسم الاول من هذا البروتوكول عطقاً على الفقرة الرابعة من تلك المعاهدة ووضح به عن نوايا الحكومتين المتحالفتين بتخصيص السنتين الاوليين من مهلة السنوات الثلاثة المشروطة في النص المذكور لاقامة جميع المؤسسات اللبنانية المعدة لتأمين تسلم الحكومة اللبنانية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان على ان تخصص السنة الثالثة لتبارس هذه المؤسسات المسؤوليات الموكولة اليها .

ويظهر جلياً من هذه الفقرة ان الحكومتين لا تنتظران انقضاء السنوات الثلاثة
لاجراء تحويل المسؤوليات للبلد اللبناني ونتمنى ولا شك ان السلطات اللبنانية ستزيد في
هذه الفقرة برهاناً على برهان من انها جديرة بان تظلم بالحكم الاستقلالي الذي دعيت
اليه.



هذه هي المعاهدة التي وقعت والتي تطلب اللجنة الى حضراتكم ابرامها.

ايها السادة

هذه هي وثيقة سيادتكم واستقلالكم
هذا هو صك الحرية التي طالما انشدته دانيكم وقاصيكم
هذا هو ميثاق التحالف والصداقة مع دولة كريمة الاعزاق والانساب
هذا هو الكليل ماضيكم وضمن مستقبلكم
ختم عهداً وفتح عهداً
ودع ما فات واهل لما هو آت

الا اننا مهما توسعنا في وصفه وانشدنا منه المحاسن والفوائد فما هو الا اداة بين
ايدىكم وايدى الامة . لا قيمة لها الا بحسن الاستعمال والسهر على الاحتفاظ بما نصت
بحكمة ودراسة شعب راسخ العقيدة بما نال واسع الايمان بما ملكت يده كبير الثقة
بنفسه والاعتماد على الذات

ولنعلم نحن ولنعلم الامة ان لا حياة لها ولا استقلال ولا قوة الا بتفضيل الجوهر على
العرض وباحلال الفكرة الوطنية التي لا تزول فوق ما هو زائل من اهداف واغراض
فهل نصل الى هذا المستوى العالي الذي رفع الشعوب من الخفيض الى الالوج معها
ضائق بها الارض واختلفت فيها النزعات ؟

هذا هو السؤال الذي يجب ان نطرحه على انفسنا وعلى ابناء الوطن من حاضرين
وغائبين ، من مقيمين ومتخلفين . واذا اجبنا عليه باعمالنا بالايجاب حفظنا في المستقبل
السيادة والاستقلال والكرامة الوطنية ومبرنا الى الامام مرفوعي الرأس معززي الجانب .
بالامس القريب كان يعتقد الكثيرون ان اللبنانيين لا يترفعون فوق خصوصياتهم
واحقادهم فما ان دقت ساعة رهيبية في حياتنا القومية حتى رأونا متحددي القلوب معقودي
الخصاص نجاهه الاحداث باتحاد لا انفصام له واقفين جبهة واحدة للذود عن حقوق الامة

وضمن مصالحها فلماذا لا يكون الغد ايضاً مشعباً بمثل تلك الروح فيكون لبنان مؤتلف
الكلمة متحد العناصر في شؤونه العامة مرتبط القلوب في المصالح العائدة بالنفع على
كل ابنائه .

لان هذا الوطن ليس لفئة دون اخرى بل هو للجميع .
لنا هواؤه ولنا ماؤه ، تظللنا منه السماء ، وتجمعنا ارضه في الحياة ، وبضمننا ثراه
بعد المات .

وعندما نشعر انه لنا نصيب له ، نذل بذله ونكرم بكرامته
نكون شتاتاً فيجمعنا حبه ونمزج افراداً في مجموعه ، فما الفرد مها علا به المقام
وسمت ثقافته بقادر ان يقوم باعباء الحياة القومية الا اذا كن مستنداً الى المجموع .
والوطن لا يقوم بالافراد مها كانوا بارزين بل بالتضحية التي تجعل منهم كتلة
واحدة في اليوم العصيب . ولا يحترم فرد اذا لم يكن وطنه محترماً .
فالى ابناء هذا الوطن جميعهم دون اي تفريق في المذاهب والعناصر ، الى ابناء هذا
الوطن جميعهم الذين طابت منهم الاصول وزكت منهم الفروع اوجه هذا النداء على
عتبة عهد الاستقلال والسيادة لنقيم في الغد القريب برهاناً على اتحاد القلوب وتضامن
القوى مستندين الى محالفة دولة كانت ولا تزال منارة الحرية في التاريخ نسير على
منهاجها ، ونقتفي اثرها ، ونستدير بنورها ، لنكون شعباً محترماً عالي الشأن وان اله
الجميع سميع مجيب .



Lorsque tous sentiront que ce pays est à eux, et qu'ils sont ses fils, ils se verront solidaires à un degré égal, de sa grandeur comme de sa misère.

Epars, — nous serons ramassés, unis, fondus dans un même moule, par son amour ; individus, — nous formerons un ensemble, et un corps agissant, car un individu isolé, quelles que soient sa culture, son intelligence, sa sagesse, ne peut pourvoir à toutes les nécessités d'une vie nationale, s'il n'est pas fort de la force, de la cohésion, et de la confiance d'un peuple.

Une patrie, ne se fait pas par des individus ; elle s'organise, prospère et dure par le sacrifice. C'est le sacrifice consenti par tous qui fait d'une Patrie un Sentiment Commun, et groupe à l'heure du danger, toutes les activités autour d'un Idéal. Là est le salut. Un individu est peu de chose par lui-même, mais il a sa part de tous les honneurs, de tout le respect dont jouit la nation à laquelle il appartient.

Aux enfants de cette Patrie, sans aucune distinction de race et de confession, à tous les nobles enfants de cette Patrie, j'adresse au seuil de l'indépendance et de la souveraineté cet Appel, afin que demain, nous prouvions l'union de nos cœurs et de nos forces, soutenus par l'alliance d'une Nation qui fut et demeure le symbole de la Liberté, et qui nous servira, nous l'espérons de toute notre âme, de leçon et d'exemple. Puisse Dieu, le *Dieu de tous*, nous aider dans la voie difficile et féconde où nous nous engageons !

Tel est le pacte de notre alliance et de notre amitié avec la France.

Tel est le couronnement de notre passé, et la garantie de notre avenir.

Ce traité a fermé une ère, il en ouvre une autre.

Faisons nos adieux à ce passé, et allons au devant de l'avenir.

Cet Acte, vous l'avez entre vos mains, et vous saurez l'apprécier plus que je ne saurais le dire. Mais il n'aura de prix que dans la mesure de la sagesse avec laquelle il sera appliqué ; dans la mesure où l'on s'inspirera des besoins de ce peuple si profondément convaincu de la légitimité de ses aspirations, si confiant en lui même et dans son destin.

Il faut que nous sachions, nous, et que sache la Nation, qu'il ne peut y avoir de vie, pour elle, et d'indépendance et de force, que si, délibérément, elle met l'essentiel au dessus de l'accidentel, l'Idée nationale, l'Idéal patriotique, au dessus de tout et de tous.

Nous élèverons-nous à cet esprit sauveur qui a fait la prospérité et la gloire d'une multitude de nations que des tendances contradictoires ou opposées avaient longtemps minées ?

Telle est la question que nous devons nous poser à nous mêmes, et à tous nos compatriotes présents et absents, à tous les Libanais d'ici et d'au-delà les mers. Si nous y répondons par l'affirmative, nous aurons assuré notre souveraineté, notre indépendance, notre dignité nationale, et nous marcherons toujours de l'avant, la tête haute, l'âme fière.

On croyait encore hier même que les Libanais ne sauraient faire taire leurs passions, ou imposer silence à leurs rancunes. Eh bien ! Quand l'heure nationale, solennelle entre toutes, a sonné, tous ont délibérément renoncé à toutes les considérations personnelles, et se sont unis, en un front unique, pour défendre les droits de la nation, pour assurer ses intérêts primordiaux.

Pourquoi donc ne pas fixer ce noble esprit de concorde, le transmettre à l'avenir, le perpétuer, pour faire du Liban de demain, un organisme harmonieux et vivant, dont tous ses enfants puissent profiter également.

Car cette Patrie n'est ni à ceux-ci, ni à ceux-là : elle est à tous, car tous respirent le même air, se désaltèrent aux mêmes sources ; tous vivent sur le même sol, et reposeront, dans la même terre.

ture du traité d'alliance, de ne pas demander au Liban le remboursement des dépenses encourues au cours du mandat.

Seuls feront l'objet d'un remboursement les divers immeubles et installations remis au Gouvernement Libanais et dont le prix sera évalué par une commission arbitrale mixte au moment où s'effectuera la remise.

Nous devons remercier la France, de ce geste généreux, dont la Syrie a également bénéficié.

PROTOCOLE N° 5

Reprise des responsabilités par le Gouvernement Libanais. —

Il a été exposé au préambule du traité que le Gouvernement Français et le Gouvernement Libanais se sont mis d'accord pour réaliser, suivant un programme bien précisé, toutes conditions propres à assurer l'admission de l'Etat Libanais à la Société des Nations.

Le Protocole N° 5, dont s'agit, a été établi pour répondre à l'alinéa 4 du préambule, et préciser que l'intention des deux Hautes Parties contractantes est de consacrer les deux premières années du délai de trois ans à la mise en place de toutes les institutions libanaises destinées à assurer la reprise par le Gouvernement Libanais des responsabilités qu'assure actuellement le Représentant de la France pour le compte du Liban ; la troisième année du délai susvisé étant destinée à l'adaptation de ces institutions à l'exercice de ces responsabilités.

Il apparaît clairement que les Gouvernements n'attendront pas l'expiration du délai de 3 ans pour reprendre les responsabilités du Gouvernement Français. Cette reprise sera faite progressivement, et nous souhaitons que les administrations libanaises, au cours de ce délai, donnent la preuve absolue de leur aptitude à assurer les responsabilités que mettront à leur charge la pleine indépendance et la souveraineté.

* *

Tel est le traité qui a été signé et dont la Commission vous demande la ratification.

Tel est, Messieurs, l'Acte qui consacre votre souveraineté et votre indépendance.

Telle est la Charte de cette liberté à laquelle vous n'avez cessé d'aspirer, — tous.

Tel est le pacte de notre alliance et de notre amitié avec la France.

Tel est le couronnement de notre passé, et la garantie de notre avenir.

Ce traité a fermé une ère, il en ouvre une autre.

Faisons nos adieux à ce passé, et allons au devant de l'avenir.

Cet Acte, vous l'avez entre vos mains, et vous saurez l'apprécier plus que je ne saurais le dire. Mais il n'aura de prix que dans la mesure de la sagesse avec laquelle il sera appliqué ; dans la mesure où l'on s'inspirera des besoins de ce peuple si profondément convaincu de la légitimité de ses aspirations, si confiant en lui même et dans son destin.

Il faut que nous sachions, nous, et que sache la Nation, qu'il ne peut y avoir de vie, pour elle, et d'indépendance et de force, que si, délibérément, elle met l'essentiel au dessus de l'accidentel, l'Idée nationale, l'Idéal patriotique, au dessus de tout et de tous.

Nous élèverons-nous à cet esprit sauveur qui a fait la prospérité et la gloire d'une multitude de nations que des tendances contradictoires ou opposées avaient longtemps minées ?

Telle est la question que nous devons nous poser à nous mêmes, et à tous nos compatriotes présents et absents, à tous les Libanais d'ici et d'au-delà les mers. Si nous y répondons par l'affirmative, nous aurons assuré notre souveraineté, notre indépendance, notre dignité nationale, et nous marcherons toujours de l'avant, la tête haute, l'âme fière.

On croyait encore hier même que les Libanais ne sauraient faire taire leurs passions, ou imposer silence à leurs rancunes. Eh bien ! Quand l'heure nationale, solennelle entre toutes, a sonné, tous ont délibérément renoncé à toutes les considérations personnelles, et se sont unis, en un front unique, pour défendre les droits de la nation, pour assurer ses intérêts primordiaux.

Pourquoi donc ne pas fixer ce noble esprit de concorde, le transmettre à l'avenir, le perpétuer, pour faire du Liban de demain, un organisme harmonieux et vivant, dont tous ses enfants puissent profiter également.

Car cette Patrie n'est ni à ceux-ci, ni à ceux-là : elle est à tous, car tous respirent le même air, se désaltèrent aux mêmes sources ; tous vivent sur le même sol, et reposeront, dans la même terre.

ture du traité d'alliance, de ne pas demander au Liban le remboursement des dépenses encourues au cours du mandat.

Seuls feront l'objet d'un remboursement les divers immeubles et installations remis au Gouvernement Libanais et dont le prix sera évalué par une commission arbitrale mixte au moment où s'effectuera la remise.

Nous devons remercier la France, de ce geste généreux, dont la Syrie a également bénéficié.

PROTOCOLE N° 5

Reprise des responsabilités par le Gouvernement Libanais. —

Il a été exposé au préambule du traité que le Gouvernement Français et le Gouvernement Libanais se sont mis d'accord pour réaliser, suivant un programme bien précisé, toutes conditions propres à assurer l'admission de l'Etat Libanais à la Société des Nations.

Le Protocole N° 5, dont s'agit, a été établi pour répondre à l'alinéa 4 du préambule, et préciser que l'intention des deux Hautes Parties contractantes est de consacrer les deux premières années du délai de trois ans à la mise en place de toutes les institutions libanaises destinées à assurer la reprise par le Gouvernement Libanais des responsabilités qu'assume actuellement le Représentant de la France pour le compte du Liban ; la troisième année du délai susvisé étant destinée à l'adaptation de ces institutions à l'exercice de ces responsabilités.

Il apparaît clairement que les Gouvernements n'attendent pas l'expiration du délai de 3 ans pour reprendre les responsabilités du Gouvernement Français. Cette reprise sera faite progressivement, et nous souhaitons que les administrations libanaises, au cours de ce délai, donnent la preuve absolue de leur aptitude à assurer les responsabilités que mettront à leur charge la pleine indépendance et la souveraineté.

* * *

Tel est le traité qui a été signé et dont la Commission vous demande la ratification.

Tel est, Messieurs, l'Acte qui consacre votre souveraineté et votre indépendance.

Telle est la Charte de cette liberté à laquelle vous n'avez cessé d'aspirer, — tous.

judiciaire, propre à concilier la protection des intérêts étrangers, avec les progrès réalisés par le Liban dans la voie des réformes judiciaires.

Ces progrès sont certains ; de nouveaux Codes modernes ont été promulgués : le Code des Obligations et Contrats, le Code de Procédure Civile, d'autres lois également. Seuls les titulaires de diplômes sont aujourd'hui admis aux Fonctions judiciaires, et l'arrêté 178/L.R. précité a imposé aux candidats un examen professionnel.

Il était inutile de jeter les bases du nouvel accord judiciaire, quisqu'il sera le fruit des négociations annoncées ; il incombera au Gouvernement Libanais de réduire autant qu'il lui sera possible, les privilèges exceptionnels reconnus aux Etrangers.

Il était également inutile de prévoir une organisation provisoire, comme c'est le cas visé par le Protocole 4 in fine du traité franco-syrien, parce que l'unité de juridiction existe chez nous en vertu de la loi de 1928, et le nombre des magistrats français est proportionné aux besoins du service des Chambres Mixtes. Celles-ci par ailleurs, ne se déclarent pas compétentes, comme le démontre l'expérience, quand l'intérêt étranger n'est pas certain, et qu'il ne tend qu'à distraire les libanais à leurs juges naturels. La clause attributive de compétence, entre Libanais, aux juridictions Etrangères n'existe, pour ainsi dire, pas en pratique, et aucune disposition spéciale n'était donc nécessaire pour l'abroger.

Le Protocole N° 4, dans sa forme actuelle, a paru suffisant aux négociateurs libanais, en attendant l'organisation définitive de la Justice.

Les privilèges étrangers sont un véritable problème, qui préoccupe tous les Etats, qui en ont hérité du régime ottoman, tels l'Irak, l'Egypte et la Syrie. Ce problème n'a pas été résolu par le fait que ces Etats ont obtenu des traités d'amitié et d'alliance. Il nous appartiendra, à l'exemple de ces Etats, de réduire à l'avenir, la portée de ces privilèges qui sont un legs du passé.

ÉCHANGE DE LETTRES N° II

Frais du Mandat. —

Le Gouvernement Français a fait savoir que tenant compte de la prochaine accession du Liban au statut d'Etat pleinement indépendant, il a décidé, à l'occasion de la signa-

veau régime judiciaire, propre à concilier le souci de protection des intérêts étrangers avec les progrès accomplis par le Gouvernement Libanais dans l'organisation de la Justice.

Le Gouvernement Français s'est engagé en outre à prêter son plein appui au Gouvernement Libanais pour assurer, dans ce même délai, la mise en application de ce régime.

Ce protocole s'explique par le fait que les Capitulations sont un héritage du Régime Ottoman, comportant une organisation judiciaire spéciale pour les Etrangers. Les Puissances bénéficiaires ont accepté de suspendre les privilèges de juridiction, tant que durera le mandat. Malgré cela, les Tribunaux Consulaires n'ont pas été abolis avant 1925, pour être remplacés par les Tribunaux des Causes Etrangères.

Le Système de la Fusion remplaça bientôt ces Tribunaux. Des magistrats Français participèrent au jugement de toutes les affaires concernant tant les Libanais que les Etrangers. L'expérience échoua, et l'on institua, en vertu de la loi du 17 Février 1928, votée par la Chambre des députés, le nouveau régime judiciaire, qui continue à nous régir.

Cependant par arrêté du Haut-Commissaire N° 178/L.R. du 10 Août 1934, la Cour de Cassation, supprimée en 1930, fut rétablie, ainsi que la fusion, dans cette Cour seulement.

De sorte que l'organisation de la Chambre Mixte du Tribunal et de la Cour d'Appel, demeure régie par la loi de 1928 ; à l'instruction et au jugement de toutes les affaires intéressant les Etrangers, définis par l'article 8 de la dite loi, concourent des Magistrats français.

Ces étrangers sont :

1° Les ressortissants des Etats d'Europe qui au 1^{er} Août 1914 bénéficiaient des Capitulations ou des privilèges particuliers de juridiction.

2° Les ressortissants des Etats dont le territoire actuel a été détaché de ces Etats capitulaires ou privilégiés ainsi que les ressortissants des pays qui relèvent de ces Etats capitulaires ou privilégiés, à l'exception des pays placés sous mandat.

3° Les ressortissants d'Amérique et du Japon.

4° Les ressortissants des Etats admis par Convention spéciale à bénéficier des dispositions de l'article 2 de la dite loi.

Le Protocole N° 4, que nous analysons a posé le principe de nouvelles négociations pour définir un nouveau régime

cerne pas le Gouvernement Français. Il appartient au Liban, quand expirera la Convention précitée, de garantir sa nouvelle émission, en augmentant la proportion de la couverture en or, à l'instar de la Banque Nationale d'Egypte, où l'or figure pour 15% environ. Ainsi, en cas d'une nouvelle dévaluation du franc, le Trésor trouvera une compensation dans la revalorisation de l'encaisse or.

ECHANGE DE LETTRES N° 10

Convention d'Etablissement. —

La Convention d'Etablissement projetée a été précédée d'un *modus vivendi* établi par décret du Président de la République Française en date du 25 Avril 1935, lequel porte confirmation d'un échange de lettres entre le Haut-Commissaire et le Ministre des Affaires Etrangères, en date des 6 et 27 Décembre 1934.

L'échange de lettres N° 10 précise en plus, que les ressortissants des deux Hautes Parties contractantes jouiront du traitement de la Nation la plus favorisée en ce qui concerne l'accès auprès des tribunaux de l'autre partie, (par exemple : la suppression de la caution *juridicatum solvi*).

Les ressortissants libanais, en ce qui concerne l'accès et le séjour, bénéficieront dans les colonies françaises du traitement de la Nation la plus favorisée. Si le Gouvernement Tunisien est cité à part, c'est à cause de sa législation spéciale en la matière.

Réserve est faite cependant de l'observation des lois d'ordre public et de sûreté, ainsi que de la législation locale. Mais cette réserve est imposée à tous les ressortissants étrangers de sorte que les Libanais ne subiront pas un traitement discriminatoire, par rapport aux sujets des autres Etats.

PROTOCOLE N° 4

Régime judiciaire. —

En vertu de ce Protocole, les deux Hautes Parties contractantes se sont engagées à entrer en négociations, après ratification du traité pour définir, dans le délai de 3 ans, fixé pour l'admission du Liban à la Société des Nations, un nou-

Le traité étant basé sur le consentement mutuel des deux contractants, aucun accord n'eût été possible, sans le respect de ces droits.

Il faut cependant signaler que le Gouvernement Français a accepté d'introduire une réserve identique dans les deux traités Syrien et Libanais. Cette réserve vise des modifications qui seraient apportées, d'accord entre les deux Hautes Parties contractantes, aux concessions et conventions intéressant les finances de l'Etat ou des collectivités publiques.

Ces modifications pourront intervenir, dans la période de transition des trois ans, c'est à-dire avant la mise en vigueur du traité; c'est alors que le Gouvernement pourra obtenir la révision de certaines concessions, telles que celles relatives aux Chemins de fer, Monopole des tabacs ou aux droits de port.

Nous avons le ferme espoir que le Gouvernement Français nous aidera à assurer, dans ces révisions, les intérêts de l'Etat Libanais.

Il faut signaler que le Contrôle des Sociétés concessionnaires sera transféré au Liban, dès la mise en vigueur du traité.

ECHANGE DE LETTRES N° 9

Parité Monétaire. —

C'est un fait indéniable que la monnaie libanaise doit se rattacher à celle d'une Puissance forte du point de vue financier. La plupart des monnaies dans le monde sont en effet rattachées au franc, au dollar ou à la livre sterling. C'est le cas de l'Egypte, de l'Irak et de l'Inde, etc. etc.

L'émission de la monnaie libano-syrienne a été faite suivant la Convention de 1924 avec la Banque de Syrie et du Grand Liban, en vertu de laquelle cet établissement a le droit d'émettre des livres libano-syriennes, payables au porteur par chèque sur Marseille ou Paris, à raison de 20 francs français la livre.

La couverture de l'émission a été prévue, mais la partie or de cette couverture ne dépasse pas 5 % du total.

Tant que la situation est normale, aucun inconvénient n'est à redouter. Cependant il y a des précautions à prendre, pour le cas d'une dévaluation du franc. Mais la chose ne con-

mises à jour. Le dernier arrêté réglementaire porte le N° 166/L.R., en date du 30 Novembre 1933.

Les droits de délivrance des permis et de contrôle, exercés actuellement par le Haut-Commissaire, seront de plus transférés au Gouvernement Libanais, dès la mise en vigueur du traité.

PROTOCOLE N° 3

Convention Universitaire. —

En vertu de ce protocole, les deux Hautes Parties contractantes s'engagent à négocier, dès ratification du traité, une convention universitaire. Elle règlera assurément l'équivalence des diplômes délivrés par les deux Pays. Le Liban y trouvera assurément son profit, car les Etudiants Libanais pourront recueillir le bénéfice de l'Enseignement Supérieur dans les Universités Françaises.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 8

Concessions et Conventions intéressant les finances de l'Etat ou des collectivités publiques. —

Il est hors de doute que les droits acquis doivent être respectés, qu'ils soient en faveur des particuliers, ou des personnes morales françaises. On ne saurait nier un droit, sans s'exposer à de justes critiques.

Cependant parmi les droits acquis, il faut distinguer ceux qui sont, de l'aveu de tous, indiscutables, et ceux, qui sont contestés. Mais du moment qu'ils ont été approuvés par la Puissance Mandataire, le Gouvernement ne peut se dispenser d'en assumer la suite.

Le même respect de ces droits acquis a été consacré dans le traité franco-syrien. L'Irak, par l'article 4 de l'accord du 7 Mai 1932, s'est également engagé à respecter et à exécuter tous les droits reconnus, avant la cessation du mandat, aux personnes physiques et morales, ainsi que les engagements d'ordre financier pris au nom de l'Etat par la Puissance Mandataire.

N'anticipons pas sur les événements et sur l'œuvre des négociateurs libanais et syriens. Mais il faut dire ici que le Liban et la Syrie sont deux pays voisins, dont l'un ne veut pas empiéter sur les droits de l'autre, deux pays indépendants, qui traiteront entre eux sur un pied d'égalité. Il est à souhaiter que les conversations à venir aboutissent à des ententes d'Etats à Etats, sauvegardant leur dignité, et leurs intérêts économiques étroitement liés par plus d'un côté.

Au seuil d'une ère nouvelle d'indépendance et de souveraineté, Syrie et Liban donneront la preuve de leur maturité politique. Nous faisons des vœux pour le plein succès des négociateurs et le rapide aboutissement des négociations.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 7

Etablissements d'enseignement, d'assistance et de bienfaisance étrangers. — Missions de recherches archéologiques. —

Cet échange de lettres conserve à ces établissements et missions le bénéfice du régime actuel.

Ce régime est en grande partie, un legs de l'Empire ottoman, garanti par l'accord de Mytilène du 17 Novembre 1901, modifié par l'accord de Constantinople du 18 Décembre 1913, garanti également par le règlement douanier de 1910, lequel a été maintenu et restreint en certaines de ses dispositions par l'arrêté du Haut-Commissaire N° 292/L.R., en date du 20 Décembre 1934.

L'acte de mandat avait garanti ces établissements, qu'ils soient religieux ou scolaires, en instituant sur eux un droit de contrôle au bénéfice du mandataire, (Art. 10). Les droits de la Puissance mandataire devant être transférés à la fin du Mandat, au Gouvernement Libanais, c'est à ce dernier qu'incombera le contrôle, par l'effet du traité d'alliance et d'amitié, sans besoin d'un texte spécial.

Quant aux missions de recherches archéologiques, elles étaient régies par l'article II de l'acte de mandat, quant au principe de leur activité. De nombreux arrêtés ont réglementé celle-ci en ce qui concerne les permis de fouilles, les conditions d'admissibilité, et la conservation dans le pays, des antiquités

rir de la ratification de ces traités, et que la question des intérêts communs est vitale par elle-même et par sa répercussion sur le statut économique des deux pays, le Gouvernement Français n'a pas voulu que se termine le délai de trois ans avant que ne soient liquidés les intérêts communs. Dans ce but, ont été établis les protocoles que nous examinons.

En des termes identiques dans les deux traités, les Gouvernements Libanais et Syrien déclarent être prêts à entrer en négociations, dès ratification de ces traités, pour régler les questions pendantes entre eux.

Pour sa part, le Gouvernement Français déclare être prêt à assurer le transfert des pouvoirs de législation et de gestion des intérêts communs conformément au règlement résultant de ces négociations.

Au cas où ce règlement ne comporterait ni existence d'un organe commun, ni modalités de collaboration entre les deux administrations libanaise et syrienne, chacun des deux gouvernements s'engage à ne pas établir, à l'égard de l'autre, sous condition de réciprocité, de régime discriminatoire par rapport aux autres Etats détachés de l'Empire Ottoman.

En cas d'absence d'organe commun, le Gouvernement Français transférera directement au Gouvernement Libanais et au Gouvernement Syrien les pouvoirs de législation et de gestion actuellement exercés par le Représentant de la France pour compte du Liban et de la Syrie, en matières économiques et financières.

Le protocole N° 5 dispose, par ailleurs, que les négociations libano-syriennes doivent aboutir dans un délai d'une année à compter de la date à laquelle elles seront engagées, étant convenu que ces négociations s'ouvriront à une date aussi rapprochée que possible du 1^{er} Janvier 1937.

Au cas où le règlement résultant de ces négociations ne comporterait pas l'existence d'un organe commun, il sera accordé un délai supplémentaire de 6 mois, consacré à l'organisation des administrations libanaises et syriennes auxquelles seront transférées les attributions économiques et financières exercées par le Représentant de la France.

Comme les deux traités seront ratifiés probablement avant le 1^{er} Janvier 1937, il y a lieu de prévoir que les négociations libano-syriennes commenceront au début de l'année prochaine.

donner une preuve de plus des sincères intentions qui animent les différents éléments dont se compose la Patrie libanaise.

Nous pensons qu'il est inutile de commenter plus longuement ces textes assez clairs par eux-mêmes. Ce que nous pouvons dire, c'est que nous avons voulu donner à tous les citoyens de ce pays des garanties qu'ils ont estimées nécessaires. Au début de l'ère d'indépendance et de souveraineté, tout Libanais doit sentir qu'il est maître chez lui, qu'il jouit des mêmes droits, qu'il a les mêmes obligations et les mêmes devoirs que tout autre Libanais, et que le pouvoir central exerce son autorité et dispense son activité d'une façon égale sur toutes les régions du Territoire.

Pour permettre à ces régions d'exprimer leurs desiderata, le Gouvernement Libanais a décidé d'octroyer aux municipalités des attributions plus étendues, de créer des conseils de districts habilités à étudier les questions d'intérêt local; suivant l'importance des matières, ces conseils pourront soit donner leur avis, soit se prononcer définitivement.

Ces conseils seront consultés sur les affectations de la part du budget des dépenses intéressant les districts.

Avant l'entrée en vigueur du traité, ce régime sera appliqué.

Ces dispositions qui seront accompagnées bientôt d'un projet de réformes profondes et de plusieurs dispositions relatives à l'unification du régime fiscal, seront certainement de nature à contribuer à l'apaisement des esprits au Liban.

PROTOCOLE N° 2 et PROTOCOLE N° 5

Négociations Libano-Syriennes pour le règlement des intérêts communs. —

Le Gouvernement Français assume, à l'heure actuelle, tous les pouvoirs de législation et de gestion, pour le compte du Liban et de la Syrie, dans les affaires économiques et financières, y compris la Douane. Le Représentant de la France, pour compte des Etats, promulgue les lois, perçoit les recettes, effectue les dépenses, et répartit entre les Trésors respectifs, leur part du solde des recettes.

Attendu que les traités franco-libanais et franco-syrien ont prévu la fin du mandat dans un délai de trois ans, à cou-

Des principes d'ordre juridique et international ne nous ont pas permis d'obtenir davantage pour eux. Les négociateurs ont néanmoins voulu prouver les sentiments dont ils étaient animés à l'égard des émigrés. Le Gouvernement Français, accédant au désir exprimé, est d'accord pour que les postes d'attachés libanais soient créés auprès des représentants diplomatiques et consulaires français dans les villes de l'étranger où les intérêts libanais justifient cette mesure.

Dans le passé, une expérience de ce genre n'avait pas eu les suites qu'on pensait en espérer, mais nous étions encore au début du régime de Mandat et non pas à l'aube de l'indépendance. Souhaitons que cette fois les attributions de ces attachés soient nettement déterminées, si le Gouvernement estime nécessaire de les nommer.

Mais, ce qui est plus important, c'est que le Gouvernement Français s'est engagé à prêter son appui pour la défense des intérêts divers des émigrés.

En un mot, nous pouvons affirmer que les négociateurs français ont fait preuve également de toute leur volonté d'aide et d'appui aux émigrés qu'eux aussi ils connaissent et dont ils sont les premiers à reconnaître les nombreux services rendus à leur pays et à la France.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 6 et N° 6 bis

**Égalité des droits entre les divers éléments du pays.
Elargissement de certains pouvoirs. —**

L'échange de lettres N° 6 est relatif à l'égalité des droits civils et politiques entre tous les ressortissants libanais sans distinction aucune, à la représentation équitable des différents éléments du pays dans l'ensemble des emplois de l'État et à la répartition des dépenses d'utilité publique dans une juste proportion entre les différentes régions.

Il y a là l'ébauche d'une œuvre de refonte fiscale et d'une réforme plus générale qui s'appliquera à l'ensemble des territoires libanais pour octroyer aux municipalités des attributions plus étendues.

Le but des négociateurs libanais, en insérant ces textes dans le traité d'amitié et d'alliance avec la France, était de

représentants, ministres ou consuls partout où il estimera que les intérêts de ses ressortissants et des émigrés libanais l'exigent.

La nomination de Représentants sera nécessaire dans les pays voisins et à l'étranger partout où l'on peut espérer que les droits de chancellerie couvriront au moins en partie les frais de la représentation extérieure.

Mais les Libanais répandus sur les cinq parties du monde ne pourront être partout défendus et représentés. C'est pourquoi, et conformément aux usages internationaux, nous avons demandé au Gouvernement Français qui a accepté, de bien vouloir assurer la protection des ressortissants et des intérêts libanais partout où le Gouvernement Libanais ne serait pas directement représenté.

A Beyrouth même les intérêts des ressortissants de plusieurs puissances sont confiés à des consuls étrangers. Aux termes de l'échange de lettres N° 5 le Gouvernement Français a porté à la connaissance du Gouvernement Libanais que son représentant diplomatique au Liban aura qualité d'ambassadeur.

Le Gouvernement Libanais, à la suite de la nomination du premier représentant de la République Française en qualité d'ambassadeur au Liban, a décidé que son rang de préséance par rapport aux représentants des autres puissances restera conféré à ses successeurs. Une même situation a été prévue par les traités conclus avec l'Égypte et l'Irak.

Le représentant diplomatique du Liban auprès de la République Française aura rang de ministre plénipotentiaire pendant la durée du présent traité.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 4

Vous aviez certainement espéré, Messieurs, que vos négociateurs auraient à cœur de défendre énergiquement la cause de vos émigrés. Vous pouvez être sûrs qu'ils ont occupé une place importante dans nos discussions. Nous ne pouvions oublier que les émigrés font partie du Liban ; que ce pays, qui est le leur, leur doit une profonde reconnaissance pour toute l'aide morale et matérielle qu'ils lui ont apportée ; parce que même séparés de lui, ils ne lui ont jamais marchandé leur amour et parce que leur exemple dans tous les pays où ils ont peiné et réussi a permis à l'étranger de se faire une claire idée de ce qu'était la valeur du Libanais.

arrangements intervenus dans des conditions similaires, les privilèges et immunités auxquels se référerait cet article. Pour éviter tout abus, il est nécessaire de fixer le plus tôt possible ces immunités et ces privilèges.

Au cours des négociations, la question a été soulevée de savoir si les attributions qui ont été confiées aux conseils de guerre et qui leur ont donné juridiction sur des civils libanais, comme en matière de port d'armes méritaient une étude spéciale. Les assurances nous ont été données que cette question ferait l'objet d'une discussion au cours de la fixation des immunités et des privilèges, pour permettre à la situation nouvelle d'éliminer tout ce qui pourrait porter atteinte à la souveraineté libanaise sur ce point.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 2

Cet échange de lettres a trait au recrutement en France des conseillers techniques, magistrats et fonctionnaires étrangers dont le Gouvernement Libanais jugerait utile la présence au Liban. Le Gouvernement, au moment de l'application du traité, sera libre de décider en la matière. Il est pourtant tout à fait improbable dans les premiers temps qu'il puisse se dispenser de conseillers techniques jusqu'à ce qu'il puisse facilement trouver parmi les Libanais des éléments tout à fait compétents. A partir de ce moment, le recrutement des fonctionnaires français sera réduit au minimum.

Il est à remarquer que notre traité est plus libéral sur ce point que le traité irakien qui fait une obligation au gouvernement irakien de s'entendre avec le Gouvernement Anglais pour le recrutement des fonctionnaires anglais alors que tant dans les traités libanais que syrien, une entière liberté est laissée sur ce point au Gouvernement.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 3 et 5

Représentation extérieure. —

Le traité a donné au Gouvernement Libanais son entière souveraineté et son entière liberté en ce qui concerne la représentation extérieure. Dès que le traité sera mis en vigueur, le Gouvernement Libanais aura la possibilité de nommer les

aérodromes, cours d'eau, le droit de survol et l'utilisation des réseaux téléphoniques, télégraphiques et radio-télégraphiques.

Moyennant notification préalable des visites au Gouvernement Libanais, les navires de guerre français auront licence générale de pénétrer et de séjourner dans les eaux libanaises et de visiter les ports libanais.

En aucun cas, il ne pourra être établi de tarifs de discrimination à l'encontre du Gouvernement Français.

Facilités et Immunités. —

L'article 7 de la Convention militaire est relatif aux privilèges et immunités dont bénéficieront les Français en vertu du traité. Une lecture attentive de cet article permet de constater que les Hautes Parties contractantes se sont réservé la possibilité d'y apporter des modifications par la suite.

C'est dans le délai de trois ans que ces modifications devront être apportées. Les immunités et privilèges prévus à cet article seront ceux qui subsisteront à l'entrée en vigueur du traité, ils ne s'appliquent qu'aux militaires et aux marins français isolés, ainsi qu'aux employés civils de l'armée et à leurs familles.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 1 et PROTOCOLE N° 1

La lettre N° 1 est relative aux droits acquis par les officiers, sous-officiers et militaires libanais des troupes spéciales. Le Gouvernement Libanais estime que ces droits font partie des charges et obligations visées par l'article 1^{er} de la Convention militaire.

Ces officiers, sous-officiers et militaires sont appelés à s'intégrer dans l'armée libanaise ; ils y conserveront donc leur droit à la retraite en proportion des services rendus par eux et du temps qu'ils auront servi dans les troupes spéciales. Les négociateurs se sont d'ailleurs assuré que les retenues sur la solde ont été régulièrement versées au Trésor Libanais en vertu d'un accord spécial entre la Puissance mandataire et le Gouvernement. Les Finances libanaises ont donc perçu et continuent à percevoir le montant de ces retenues ; il est donc naturel qu'elles s'engagent à assurer le service des pensions de retraite.

Le Protocole N° 1 fait suite à l'article 7 de la Convention militaire. Les Hautes Parties contractantes décident de fixer, avant l'entrée en vigueur du traité, en se conformant aux

Nous nous devons de garantir notre sécurité par tous les moyens en notre pouvoir à l'instar d'Etats qui cherchent à se garantir par des pactes de ce genre. Seul un accord avec la France pouvait nous donner entière sécurité. Il faut ajouter qu'il a été spécifié que le stationnement des troupes françaises en territoire libanais ne constituait pas une occupation et ne portait pas atteinte au droit souverain du Liban. Ce n'était d'ailleurs là qu'une conséquence d'une théorie admise en droit international et d'après laquelle le stationnement des troupes alliées sur le territoire d'un pays ne constitue pas une occupation militaire et ne porte pas atteinte à l'indépendance du pays où les troupes stationnent.

Le même point de vue et la même théorie ont prévalu dans les traités conclus avec l'Egypte, l'Irak et la Syrie avec des modalités différentes relatives à la durée et aux lieux de stationnement.

Du moment qu'il ne s'agit point là d'occupation, il n'y a plus d'inconvénient à ce que les deux alliés fixent les conditions du stationnement de la manière la plus favorable pour leur intérêt commun. C'est ce que le Gouvernement Libanais fera dans les accords périodiques qu'il conclura avec la France.

Le déplacement des centres actuels de stationnement des troupes coûterait énormément, notre budget ne pourrait en supporter la charge. Il n'était donc pas sage de fixer à l'avance les lieux de stationnement et il valait mieux laisser aux accords à intervenir dans l'avenir le soin de fixer les lieux de stationnement en tenant compte des conditions générales du pays et de ses possibilités financières.

Néanmoins, au cours des pourparlers, il a été envisagé que le terrain d'aviation de Rayak pourrait être l'objet d'une utilisation commune, quand des forces aériennes libanaises seront constituées à moins que le Gouvernement Libanais ne veuille créer un aérodrome indépendant.

Facilités aux forces Françaises. —

Par l'article 6, le Gouvernement Libanais s'est engagé à accorder toutes facilités possibles pour l'entretien, l'instruction, les déplacements, les transports et les communications des forces françaises soit autour des points où elles stationnent, soit en transit entre ces points. Ces facilités comprennent l'usage des routes, chemins de fer, voies navigables, ports, quais,

Le Gouvernement Libanais s'est également engagé à ne recruter que des Français en qualité d'instructeurs ou de spécialistes. Il n'y a là rien que de très naturel et cette disposition ne porte pas atteinte à l'indépendance du pays ; de nombreux pays européens ou américains, complètement indépendants, ont eu recours à des missions pour renforcer leurs forces militaires et se sont adressés à d'autres pays pour obtenir l'envoi d'une mission. Et à plus forte raison devait-il en être de même pour le Liban qui n'est qu'au début de sa vie militaire. Nous n'oublions d'ailleurs pas que la gendarmerie du Moutassarifat autonome du Mont Liban avait été organisée par des instructeurs français. Tous nos pays voisins en Orient ont eu recours à des missions étrangères, pour le même but.

En principe, les fonctions de ces missions s'exerceront uniquement dans le sens de l'organisation de la future armée libanaise. Les officiers de la mission pourront être appelés à exercer temporairement un commandement effectif, mais à ce moment ils relèveront du commandement normal de l'unité à laquelle ils auront été affectés pour tout ce qui touche à l'exercice du commandement.

Parmi les facilités qui nous ont été accordées par la France, il faut mentionner la possibilité qui nous est offerte d'envoyer dans les écoles militaires françaises, dans les centres d'instruction, les corps de troupes français, et à bord des bâtiments de guerre français, le personnel des forces armées libanaises que notre Gouvernement aura jugé nécessaire de faire instruire en dehors du Liban. Il s'agit là également d'une disposition heureuse ; quelle que soit la qualité de l'enseignement qui pourra être donné dans nos écoles militaires, en aucun cas nous ne pourrions espérer arriver au niveau auquel sont arrivées les écoles militaires françaises avec tout le passé de gloire qui s'attache à elles, et tous les moyens scientifiques dont elles disposent.

Assistance du Gouvernement Français. —

Par l'article 5 de la Convention militaire, le Gouvernement Français s'est engagé à maintenir sur le territoire libanais jusqu'à nouvel accord des deux Hautes Parties contractantes les éléments des forces françaises de l'armée de terre, de l'air et de la marine stationnés au Levant. Des accords ultérieurs et périodiques fixeront les conditions particulières de ce stationnement, ainsi que les lieux de stationnement.

ANNEXES DU TRAITÉ

La Convention Militaire - L'armée libanaise - L'armée française. —

Le premier acte annexe au traité est la Convention militaire en vertu de laquelle l'Etat Libanais constituera une force armée, dont le minimum est fixé à une brigade mixte, avec ses services.

La constitution d'une force armée est d'un côté, une manifestation de la souveraineté nationale, et d'autre part une condition nécessaire pour l'admission du Liban à la Société des Nations.

Le Mandat avait constitué des troupes spéciales, par voie de recrutement volontaire. Le Gouvernement Libanais prend sous sa responsabilité les éléments libanais des forces ainsi constituées. Elles serviront de base à la future brigade, qui pourra être ainsi facilement complétée de sorte que le Liban atteindra en peu de temps le minimum prévu.

Les charges d'une armée sont, sans nul doute, assez lourdes ; elles n'en sont pas moins nécessaires et obligatoires, le maintien de l'ordre et la défense du territoire étant des conditions essentielles de l'indépendance.

Le Gouvernement avisera aux moyens de faire face aux dépenses nécessaires, sur la part qui nous reviendra du budget des intérêts communs, lequel servait en partie à payer les troupes spéciales.

Nombre de Libanais, trouveront dans l'armée qui sera constituée, en dehors d'un moyen de vie honorable, l'emploi de leur activité dans l'énergie et la discipline, et dans l'union des cœurs. Car la caserne, à l'instar de l'école, crée entre les frères d'armes, une amitié et une concorde, dont le Liban bénéficiera : les soldats, des divers éléments du pays en apprenant à s'aimer, à s'estimer, s'assimileront l'idée de Patrie, étant prêts à se sacrifier pour elle.

La Mission Militaire. —

Le Gouvernement Français s'est engagé à donner toutes les facilités nécessaires au Gouvernement Libanais en mettant à sa disposition une mission militaire pour son armée, sa gendarmerie, sa marine et son aviation militaire. Une convention spéciale déterminera le rôle et la composition de cette mission, dont les frais incombent au Liban.

dont l'amitié est séculaire, et dont les intérêts se trouvent ici confondus.

Contestations sur l'interprétation ou l'application du traité. —

L'article 9 prévoit la procédure applicable, en cas de contestations sur l'interprétation ou l'application du traité ; en ce cas, des négociations directes sont immédiatement entamées en vue de leur règlement définitif ; si elles n'aboutissent pas, les Hautes Parties contractantes conviennent de recourir aux procédures de conciliation et d'arbitrage prévus par le pacte de la Société des Nations.

Il est donc certain que le Gouvernement Libanais aura pleine liberté d'action dans sa politique tant intérieure qu'extérieure, sans l'intervention du Gouvernement Français. Que si ce dernier estimait que l'un ou l'autre des actes de son allié n'était pas conforme au traité, il n'aurait pas le droit de recourir à l'action directe, mais à la procédure prévue par l'art. 9 (négociations d'abord, et en cas d'échec, arbitrage international).

La même règle est applicable au Liban, s'il avait à se plaindre de l'application du traité.

La présence des troupes françaises sur le territoire libanais n'est pas de nature à donner à la France une situation privilégiée, quant à l'application de l'article 9.

Voici comment s'exprime, à ce sujet, dans sa conférence sur le traité franco-syrien, S.E. Farès bey El-Khoury :

« Certains ont prétendu que, par les forces militaires « que la France maintiendra en Syrie et au Liban, elle pourra « rétablir, quand elle le voudra, son autorité sur le pays, et y « imposer sa volonté. Nous leur répondrons que rien de tel « n'est prévu au traité, qui, par contre, interdit toute immixtion « dans les affaires intérieures de la Syrie. Si la France agissait « autrement, à Dieu ne plaise, peu importe que ces forces armées soient rapprochées ou éloignées du territoire. L'exemple de colonies, qui ont été occupées par des Puissances « comme l'Angleterre, la France et l'Italie démontre que leur « éloignement n'a pas empêché leur occupation militaire. »

Quand on sait, par ailleurs, comme nous que la France est l'une des puissances qui respecte le plus les actes qui sont revêtus de sa signature, et que ses Conseillers juridiques s'attachent au texte et à l'esprit des actes internationaux, on ne doit avoir aucune crainte d'une violation quelconque du traité.

Durée du Traité. —

Le traité qui vous est soumis est limité dans le temps, pour un délai de 25 années, renouvelable par tacite reconduction.

Les conventions et accords annexes d'application auront la même durée que le traité lui-même, à moins qu'une durée moindre ne soit stipulée dans l'acte ou à moins que les Hautes Parties contractantes ne soient d'accord pour le reviser afin de tenir compte des situations nouvelles. Les négociations pour des modifications éventuelles, à apporter au Traité, seront ouvertes, si, au cours de la 24^{me} année de son application, l'un des Gouvernements le demande.

En tout état de cause, de l'accord des deux parties, toute modification ou révision peuvent intervenir en cours d'application du traité.

La durée prévue ne saurait prêter à critique, quand nous voyons un Etat, comme l'Egypte, conclure avec la Grande Bretagne un traité d'amitié et d'alliance perpétuelles. Voici ce qu'a déclaré à ce sujet, Son Excellence Moustapha El Nahas Pacha, Président du Conseil Egyptien, dans son exposé à la Chambre sur le traité :

« PERPÉTUITÉ DE L'ALLIANCE. — Le traité anglo-égyptien établit l'alliance perpétuelle, conformément aux principes des articles 4, 5, 6, et 7 (qui correspondent aux articles 2, 3, 4 du traité franco-libanais), autrement dit, ces principes demeurent en vigueur ; quant aux diverses modalités elles seront revisibles au même titre que les autres textes. LA PERPÉTUITÉ DE L'ALLIANCE EST DANT L'INTÉRÊT, ET AU PROFIT DES DEUX PARTIES CONTRACTANTES. Vous savez que les grandes, comme les petites Puissances ont recours à des pactes de sécurité, et ne comptent pas exclusivement sur elles-mêmes pour leur défense. L'intérêt de l'Egypte exige qu'elle ait toujours un puissant allié, sur un pied de parfaite égalité, comme il est de l'intérêt de la Grande-Bretagne que l'aide égyptienne lui soit assurée en cas de besoin, notamment pour assurer la liberté de navigation sur le Canal de Suez. Il est hors de doute, par ailleurs, que notre meilleur allié est celui dont les intérêts concordent avec les nôtres. »

Ce qui s'applique à l'Egypte et à l'Angleterre, en cette matière, s'applique à plus forte raison à la France et au Liban,

Le Gouvernement Français prend les mêmes engagements à l'égard du Liban.

Quant à l'article 4, il prévoit le cas où un différend entre le Liban et un Etat tiers engendrerait une situation de nature à créer un risque de rupture avec cet Etat. Dans ce cas, les deux Gouvernements Français et Libanais, se concerteraient en vue du règlement du différend par les voies pacifiques, conformément aux stipulations du pacte de la S.D.N. ou de toute autre convention internationale, applicable à ce même cas.

Il prévoit également le cas où malgré les mesures prévues au paragraphe précédent, l'une des deux Hautes Parties contractantes se trouvant engagée dans un conflit, l'autre Haute Partie contractante lui prêterait immédiatement appui en qualité d'alliée.

La disproportion des forces entre les deux pays est telle, que c'est le Liban qui est surtout appelé à bénéficier de cet appui réciproque.

Cependant, il faut signaler que le Liban ne restera pas inactif dans une pareille éventualité et que son aide consistera à fournir au Gouvernement Français, sur le territoire libanais, toutes facilités et toute assistance.

La responsabilité du maintien de l'ordre au Liban et celle de la défense du territoire, en vertu du principe même de souveraineté, incombent au Gouvernement Libanais. Cependant le Gouvernement Français accepte de prêter son concours militaire au Liban pendant la durée du traité, suivant les prévisions de la convention annexe.

En vue de faciliter au Gouvernement Français les obligations qui lui incombent, le Gouvernement Libanais reconnaît que le maintien permanent et la protection en toute circonstance des voies de communication du Gouvernement Français qui empruntent le territoire libanais, sont dans l'intérêt de l'alliance. Cette reconnaissance n'est pas spéciale au traité franco-libanais, et le traité anglo-irakien la prévoit également dans les mêmes termes.

Il est naturel que les grandes puissances dont la ligne d'intérêts et l'influence s'étendent jusqu'en Extrême Orient cherchent à garantir leurs voies de communication.

Il ne s'agit pas là d'une prise de possession, comme l'indique le terme même « emprunter ».

ternationaux conclus par le Gouvernement Français en ce qui concerne le Liban ou en son nom. Par le fait même, le Gouvernement Français sera déchargé d'une façon définitive des responsabilités et obligations qui lui incombent, lesquelles, dans la mesure où elles subsisteraient, seront automatiquement transférées au Gouvernement Libanais (art. 3 et 7).

Les traités et conventions dont nous hériterons aux termes de ces articles, sont pour la plupart publiés dans le recueil des Actes diplomatiques du Haut-Commissariat. Les plus importants d'entre eux, sont relatifs à la délimitation de nos frontières, à des accords de bon voisinage, des accords commerciaux, postaux et à la protection de la propriété industrielle, commerciale etc...

La souveraineté a pour conséquence nécessaire de conférer désormais aux seuls pouvoirs libanais, le droit de légiférer en toute matière.

Les Etats jouissant de leur pleine souveraineté étant seuls admis à siéger à la S. D. N., l'indépendance nous permet de réaliser les conditions propres à assurer l'admission du Liban au sein de cette assemblée, et à bénéficier des clauses du pacte.

Un délai de trois ans, à dater de la double ratification du traité franco-libanais, est prévu pour la réalisation des conditions requises, suivant un programme bien précisé.

L'amitié et l'alliance. —

L'article 1^{er} du traité dispose qu'il y aura paix et amitié perpétuelle entre la France et le Liban, ainsi qu'une alliance entre les deux Etats indépendants et souverains, en considération de leur amitié et des liens qui les unissent pour la défense de la paix et la sauvegarde de leurs intérêts communs.

En conséquence, les deux Gouvernements conviennent de se consulter pleinement et sans réserves en toute matière de politique étrangère de nature à affecter leurs communs intérêts.

Il est entendu que le Gouvernement Libanais aura le droit après la mise en vigueur du présent traité, de conclure avec les pays voisins ou tous autres pays, les accords qu'il lui plaira, à charge de ne pas adopter à l'égard des Etats tiers, une attitude incompatible avec l'alliance et à s'abstenir de tout accord incompatible avec le présent traité.

Il nous suffit de savoir que lorsque les grandes puissances ont imposé le mandat à ce pays, elles ont reconnu sa maturité politique, et sa vocation prochaine à l'indépendance sous une tutelle provisoire.

Ce fut une faveur notoire pour le Liban de voir confier cette tutelle à une nation qui fut toujours si compatissante et si secourable aux opprimés, si clémente aux vaincus.

Mais nous n'étions pas étrangers l'un à l'autre.

Cette tutelle dura dix sept ans. La France tenta de nombreuses expériences, qui n'ont pas toutes réussi, et qui de ce fait, ont provoqué des mécontentements et des critiques.

Mais nous n'avons jamais désespéré de l'avenir. Et lors de l'établissement de la Constitution de 1926, la Puissance mandataire prit sur elle de ne pas traiter le Liban moins favorablement que la Syrie, car sa politique orientale n'a pas deux poids et deux mesures. Le message Viénot d'autre part, est venu consacrer avec éclat, l'été dernier, cet engagement — jusqu'au moment où la France s'en est acquittée par ce Traité qui constitue la charte de notre liberté et de notre indépendance.

Voici donc, Messieurs, de quelle façon cette indépendance a été réalisée :

Indépendance et souveraineté. —

Le traité dans son préambule dispose que le Gouvernement Français a exprimé l'intention devant la Société des Nations de conclure, en tenant compte de l'évolution déjà accomplie au Liban, un traité avec le Gouvernement Libanais, et considérant les progrès réalisés dans la voie de l'affermissement du Liban comme nation indépendante, les deux Gouvernements sont tombés d'accord pour conclure un traité d'amitié et d'alliance, pour définir les relations qui existeront entre les deux Etats après la cessation du mandat, sur les bases de complète entente, souveraineté et indépendance.

La suppression du mandat étant un fait acquis, le Liban obtient par le fait même sa souveraineté. Ce préambule ne fait que consacrer cette situation.

L'indépendance comporte la souveraineté intérieure absolue, sans réserves, le droit de représentation extérieure et le transfert au seul Gouvernement Libanais des droits et obligations résultant de tous traités, conventions et autres actes in-

RAPPORT

SUR LE TRAITÉ DE M. BÉCHARA EL-KHOURY

PRÉSIDENT DE LA COMMISSION PARLEMENTAIRE

Introduction. —

Au nom de la Commission parlementaire, élue par cette Chambre, pour suivre les négociations qui ont abouti à la conclusion d'un traité d'amitié et d'alliance entre la France et le Liban, je vous sou mets le rapport suivant :

Je le fais, avec une satisfaction particulière, avec la conviction que les négociateurs libanais en qui vous avez mis votre confiance, ont accompli leur devoir avec fidélité, cherchant d'une part à assurer l'indépendance et la souveraineté du pays, d'autre part, à ménager tous les intérêts français qui ne sont pas en contradiction avec cette indépendance.

Cette ligne de conduite qui a été celle des négociateurs libanais, les négociateurs français l'ont rigoureusement respectée. Ils ont compris nos légitimes soucis et nous ont aidé dans notre tâche, ayant su concilier avec intelligence et mesure, leurs intérêts et la sauvegarde de notre souveraineté.

Le Liban est une nation parvenue à un degré de civilisation et de maturité politique qui le place au niveau des nations souveraines. Néanmoins, il eût été impossible dans la période de transition du mandat à l'indépendance, et de celle qui la suivra, de se passer de l'amitié et de l'alliance d'une nation libre et forte à laquelle nous sommes liés par une longue tradition d'amitié et de respect. D'autant plus que des pays d'Orient comme le nôtre, plus peuplés, plus forts, nous ont donné l'exemple, puisqu'ils nous ont précédés dans la même voie et l'ont aplanie pour nous. Spécialement notre voisine, la Syrie qui a contribué à cette magnifique renaissance et au réveil du sentiment national.

Point n'est besoin d'analyser ici tous les facteurs qui poussaient ce peuple libanais à l'indépendance ; ni son glorieux passé de culture et d'héroïsme, ni le rôle qu'ont joué ses fils dans tous les pays de l'ancien et du nouveau monde. Les dons de création et d'organisation du Libanais sont trop connus, pour que j'y insiste ici.

Messieurs, il importe vitalemment que le Liban en revenant à la vie constitutionnelle, à la vie politique normale, qui seule peut faire disparaître les préjugés, en intéressant directement les citoyens au sort de la cité, il importe vitalemment que le Liban puisse compter sur le civisme, sur le courage, sur l'abnégation, et sur l'effort patient de tous ses enfants.

A ce prix, le traité qui est soumis à votre approbation portera tous ses fruits ; il nous permettra de vivre ainsi que nous le désirons ardemment, en parfaite harmonie avec nos amis, avec nos voisins auxquels des sentiments fraternels nous lient ; il nous permettra de rejoindre efficacement et durablement par-delà les mers, les Libanais émigrés qui connaîtront mieux alors la douceur du lien qui les unit au pays natal.

Il me reste à vous demander, Messieurs, d'envisager l'avenir avec l'optimisme que justifient des intentions droites et notre ferme volonté à tous, de nous mettre au travail, sans que les temps exceptionnellement durs que l'humanité traverse nous découragent, avec un grand désir de justice, de fraternité et de paix.

DISCOURS de M. BÉCHARA EL KHOURY

Président de la Commission Parlementaire

Messieurs,

Après une longue période d'inaction apparente, la Chambre est réunie pour ratifier un traité qui doit consacrer à courte échéance, l'indépendance du Liban jusqu'ici nominale, et sa souveraineté. Les négociateurs libanais de cet acte capital ont l'espoir qu'il donnera satisfaction à tous les citoyens de ce pays comme à ses Représentants. Ils rendent hommage à l'amitié et à la bonne volonté françaises qui, au cours des négociations comme au cours de notre longue histoire, n'ont jamais été défaillantes. Aux yeux du monde le petit pays méditerranéen que nous sommes, aura désormais son vrai visage. Il va pouvoir se préparer à pénétrer à son tour dans l'Assemblée des Nations dont les petits pays, plus que les grands, sont la raison d'être profonde. Plus que les grands pays dont le droit est justement défendu par la force, les petits pays ont besoin de puiser leur force dans le droit.

Lorsque, la France aidant, nous demanderons à être accueillis à Genève, nous n'aurons pas à nous inquiéter de l'exiguïté de notre territoire ni du nombre de ses habitants. Nous trouverons notre argument dans Pascal disant que « la justice sans la force est impuissante, mais que la force sans la justice est tyrannique ; qu'il faut donc mettre ensemble la justice et la force et pour cela faire que ce qui est juste soit fort et que ce qui est fort soit juste. »

Dans cette voie, nous n'avons aucun doute qu'en nous aidant nous-mêmes, et de toutes nos forces, comme un peuple viril et digne de l'indépendance se doit d'agir, nous trouverons toujours la France à nos côtés.

Messieurs, en traitant comme elle vient de faire avec les Pays de Mandat, la France en servant son idéal le plus constant de liberté dans l'ordre, vient de donner la mesure de son libéralisme.

En signant de grand cœur avec elle, nous avons obéi au même idéal, en nous gardant de surestimer nos possibilités. Nous n'avons perdu de vue, ni un passé séculaire plein de noblesse, ni les services rendus, ni l'amitié fidèle, ni surtout cette confiance nécessaire sans quoi les textes les mieux étudiés, demeurent inopérants et pour ainsi dire sans vie.

PROTOCOLE N° 5

Se référant au 4^{me} alinéa du préambule du Traité, les Hautes Parties contractantes tiennent à préciser que leur intention est de consacrer les deux premières années du délai de trois ans que stipule ce texte à la mise en place de toutes les institutions libanaises destinées à assurer la reprise par le Gouvernement Libanais des responsabilités qu'assume actuellement le représentant de la France pour le compte du Liban, la troisième année du délai susvisé étant destinée à l'adaptation de ces institutions à l'exercice de ces responsabilités.

Se référant par ailleurs au protocole N° 2, les Hautes Parties contractantes considèrent que les négociations prévues au 2^{me} alinéa de ce texte doivent aboutir dans un délai d'une année à compter de la date à laquelle elles seront engagées.

Les Hautes Parties contractantes feront toutes diligences pour que ces négociations s'ouvrent à une date aussi proche que possible du 1^{er} Janvier 1937.

Au cas où le règlement résultant de ces négociations ne comporterait pas l'existence d'un organe commun, les Hautes Parties contractantes conviennent de limiter à 6 mois le délai supplémentaire consacré à l'organisation des administrations libanaises auxquelles seront transférées les attributions économiques et financières actuellement exercées pour le compte du Liban par le représentant de la France.

ÉCHANGE DE LETTRES N° II

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

En vertu des décisions de la Société des Nations, le Gouvernement Français était autorisé à demander au Gouvernement Libanais de participer aux frais d'entretien de ses forces militaires et fondé à s'entendre avec lui en vue du remboursement de toutes les dépenses encourues par lui pour l'organisation de l'administration, le développement des ressources locales et l'exécution des travaux publics au Liban.

J'ai l'honneur de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Français, tenant compte de la prochaine accession du Liban au statut d'Etat pleinement indépendant, a décidé, à l'occasion de la signature du traité d'alliance, de ne pas demander le remboursement de ces dépenses.

Seuls feront l'objet d'un remboursement les divers immeubles et installations remis au Gouvernement Libanais et dont le prix sera évalué par une commission arbitrale mixte au moment où s'effectuera la remise.

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître les intentions du Gouvernement Français en ce qui touche les dépenses civiles et militaires encourues par la France au Liban.

Le Gouvernement Français, tenant compte de la prochaine accession du Liban au statut d'Etat pleinement indépendant, a décidé, à l'occasion de la signature du traité d'alliance, de ne pas demander le remboursement de ces dépenses.

Seuls feront l'objet d'un remboursement les divers immeubles et installations remis au Gouvernement Libanais et dont le prix sera évalué par une commission arbitrale mixte au moment où s'effectuera cette remise.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

2° — Qu'en ce qui concerne l'accès et le séjour les ressortissants libanais bénéficieront dans les colonies françaises du traitement accordé aux ressortissants de la nation la plus favorisée.

Le Gouvernement Français assurera ce traitement aux ressortissants libanais, personnes physiques ou sociétés qui sont ou seraient admis à s'établir sur le territoire des colonies françaises, sous réserve de l'observation des lois d'ordre public ou de sûreté, ainsi que de la législation locale.

Le Gouvernement Français recommandera au Gouvernement Tunisien de ne pas établir de discrimination à l'encontre des ressortissants libanais en ce qui concerne leur accès et leur séjour en Tunisie et d'accorder également aux ressortissants libanais, personnes physiques ou sociétés, établies sur le territoire tunisien, le bénéfice des droits communs aux ressortissants des diverses puissances, sous réserve de l'observation des lois d'ordre public et de sûreté ainsi que de la législation locale.

De même les ressortissants des colonies et protectorats bénéficieront au Liban du traitement accordé aux ressortissants de la nation la plus favorisée.

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire part des conditions dans lesquelles le Gouvernement Français était prêt à négocier avec le Gouvernement Libanais une convention d'établissement.

J'ai l'honneur de faire part à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais, d'accord avec le Gouvernement Français sur les termes de cette lettre, prend acte de cette obligeante communication.

PROTOCOLE N° 4

Les Hautes Parties contractantes s'engagent à entrer en négociations, après ratification du traité, pour définir, dans le délai fixé pour l'admission du Liban à la Société des Nations, un régime judiciaire propre à concilier le souci de protection des intérêts étrangers avec les progrès accomplis par le Gouvernement Libanais dans l'organisation de la justice.

Le Gouvernement Français prêter son plein appui au Gouvernement Libanais pour assurer, dans ce même délai, la mise en application de ce régime.

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Au moment où les relations entre la France et le Liban vont se trouver définies par un traité d'amitié et d'alliance, j'ai l'honneur de donner l'assurance à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais maintiendra la parité monétaire existant entre la monnaie libanaise et la monnaie française.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me donner l'assurance que le Gouvernement Libanais maintiendra la parité monétaire existant entre la monnaie libanaise et la monnaie française.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 10

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

En vue de fixer la situation respective des ressortissants français au Liban et libanais en France, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que le Gouvernement Français est prêt à négocier avec le Gouvernement Libanais une convention d'établissement.

Cette convention portera confirmation du *modus vivendi* établi par le décret du Président de la République Française en date du 25 Avril 1935.

Il sera en outre précisé :

1° — Que les ressortissants de l'une des Hautes Parties contractantes jouiront du traitement de la nation la plus favorisée en ce qui concerne l'accès auprès des tribunaux de l'autre partie, tant pour réclamer que pour défendre leurs droits à tous les degrés de juridiction établis par les lois.

PROTOCOLE N° 3

Les Hautes Parties contractantes s'engagent à négocier, dès ratification du traité franco-libanais une convention universitaire.

LE PRESIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Au moment où les relations avec la France vont être réglées par un traité d'amitié et d'alliance, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que, sous réserve des modifications qui seraient apportées, d'accord entre les Hautes Parties contractantes, pour tenir compte des conditions économiques et financières existant au Liban, aux concessions et conventions intéressant les finances de l'Etat ou des collectivités publiques, le Gouvernement Libanais s'engage à respecter les droits acquis au nom du Liban et pour son compte, au bénéfice des personnes physiques et morales françaises.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître que, sous réserve des modifications qui seraient apportées, d'accord entre les Hautes Parties contractantes pour tenir compte des conditions économiques et financières existant au Liban, aux concessions et conventions intéressant les finances de l'Etat ou des collectivités publiques, le Gouvernement Libanais s'engage à respecter les droits acquis institués au nom du Liban et pour son compte, au bénéfice des personnes physiques et morales françaises.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

par le représentant de la France, pour le compte du Liban, en matières économiques et financières, le Gouvernement Libanais est prêt à entrer en négociations dès la ratification du traité franco libanais pour régler les questions pendantes entre le Liban et la Syrie.

Le Gouvernement Français pour sa part est prêt à assurer le transfert susvisé conformément à tout règlement résultant de ces négociations

Au cas où le règlement ne comporterait ni existence d'un organe commun au Liban et à la Syrie, ni modalités de collaboration entre les administrations libanaises et syriennes, le Gouvernement Libanais n'établira pas, à l'encontre de la Syrie, sous condition de réciprocité, de régime discriminatoire par rapport aux autres états détachés de l'ancien empire ottoman.

En cas d'absence d'organe commun, le Gouvernement Français transférera directement au Gouvernement Libanais les pouvoirs de législation et de gestion actuellement exercés par le représentant de la France, pour le compte du Liban, en matières économiques et financières.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 7

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

J'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que le Gouvernement Libanais est disposé à conserver aux établissements d'enseignement, d'assistance et de bienfaisance étrangers, ainsi qu'aux missions de recherches archéologiques, le bénéfice du régime actuel des œuvres et des antiquités.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRESIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître les intentions du Gouvernement Libanais relativement au régime des œuvres et des antiquités au Liban.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

le Gouvernement Libanais assurera le plus tôt possible, et en tout cas avant l'entrée en vigueur du traité, l'unification du régime fiscal.

Dans le même esprit, le Gouvernement Libanais est également disposé à appliquer à l'ensemble du territoire de la République un programme de réformes administratives comportant :

- 1° L'octroi aux municipalités d'attributions plus étendues.
- 2° La création de conseils de districts, habilités à étudier les questions d'intérêt local.

Suivant l'importance des matières, les dits conseils pourront soit donner leur avis, soit se prononcer définitivement.

Leurs décisions définitives seront suivant des cas à déterminer soumises ou non à l'approbation du Gouvernement central.

Les dits conseils seront notamment consultés sur les affectations de la part du budget des dépenses intéressant leur district.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence à bien voulu me faire connaître que pour donner effet aux stipulations de l'échange de lettres N° 6, le Gouvernement Libanais assurera le plus tôt possible et en tout cas avant l'entrée en vigueur du traité, l'unification du régime fiscal et que dans le même esprit il est disposé à appliquer à l'ensemble du territoire de la République un programme de réformes administratives.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

PROTOCOLE N° 2

Les Hautes Parties contractantes constatent leur accord sur les points suivants :

Afin de préparer le transfert au Gouvernement Libanais des pouvoirs de législation et de gestion actuellement exercés

ÉCHANGE DE LETTRES N° 6

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

J'ai l'honneur de confirmer à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais est disposé à garantir l'égalité des droits civils et politiques entre tous ses ressortissants sans distinction aucune.

Il est également disposé à assurer une représentation équitable des différents éléments du pays dans l'ensemble des emplois de l'Etat.

Le Gouvernement Libanais assurera dans la répartition des dépenses d'utilité publique une juste proportion entre les différentes régions.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître que le Gouvernement Libanais est disposé à garantir l'égalité des droits civils et politiques entre tous ses ressortissants sans distinction aucune, à assurer une représentation équitable des différents éléments du pays dans l'ensemble des emplois de l'Etat et à assurer dans la répartition des dépenses d'utilité publique une juste proportion entre les différentes régions.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 6 bis

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

J'ai l'honneur de confirmer à Votre Excellence que, pour donner effet aux stipulations de l'échange de lettres N° 6

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Répondant à la lettre de Votre Excellence en date de ce jour, j'ai l'honneur de Lui faire savoir que pour accéder au désir exprimé par le Gouvernement Libanais, le Gouvernement Français est d'accord pour que des postes d'attachés libanais soient créés auprès des représentants diplomatiques et consulaires français, dans les villes de l'étranger où les intérêts libanais justifient cette mesure.

D'une manière générale, le Gouvernement Français prêtera tout son appui pour la défense des intérêts divers des émigrés.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 5

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

En me référant à l'article 2 du traité que nous avons signé en date de ce jour, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que le représentant diplomatique du Gouvernement de la République Française au Liban aura qualité d'Ambassadeur.

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

En réponse à votre lettre en date de ce jour, j'ai l'honneur de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais, désireux de marquer sa satisfaction à la suite de la nomination du représentant de la République Française en qualité de premier ambassadeur au Liban, décide que son rang de préséance par rapport aux représentants des autres puissances restera conféré à ses successeurs.

Le Gouvernement Libanais tient, à cette occasion, à porter à la connaissance de Votre Excellence que le représentant diplomatique du Liban auprès de la République Française aura rang de Ministre Plénipotentiaire pendant la durée du présent traité.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 3

Le PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Me référant à l'article 2 du traité que nous avons signé à la date de ce jour, j'ai l'honneur de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais demande au Gouvernement Français de bien vouloir assurer la protection des ressortissants et des intérêts libanais, conformément aux usages internationaux suivis en ces matières, partout où le Gouvernement Libanais ne serait pas directement représenté.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Répondant à la lettre de Votre Excellence, en date de ce jour, j'ai l'honneur de lui faire savoir que pour accéder au désir exprimé par le Gouvernement Libanais et conformément aux usages internationaux suivis en ces matières, le Gouvernement Français acceptera volontiers d'assurer la protection des ressortissants et des intérêts libanais, partout où le Gouvernement Libanais ne serait pas directement représenté.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 4

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

En attendant l'entrée en vigueur du présent traité, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence que le Gouvernement Libanais, désireux d'établir une liaison plus étroite entre les émigrés Libanais et la métropole, demande au Gouvernement Français son accord sur la création de postes d'attachés Libanais auprès des représentants diplomatiques et consulaires de la République Française, dans les villes de l'étranger où les intérêts libanais justifient cette mesure.

Il lui demande également de vouloir bien lui prêter tout son appui pour la défense des intérêts divers des émigrés.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Se référant à l'article 1^{er} de la Convention militaire, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître par une lettre en date de ce jour que le Gouvernement Libanais considère les droits acquis par les officiers, sous-officiers et militaires libanais des troupes spéciales comme faisant partie des charges et obligations visées par cet article.

J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

PROTOCOLE N° 1

Se référant à l'article 7 de la Convention militaire, les Hautes Parties contractantes sont d'accord pour décider de fixer, avant l'entrée en vigueur du traité et en se conformant aux arrangements intervenus dans les circonstances similaires, les privilèges et immunités auxquels se réfère l'article susvisé.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 2

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Comme suite au traité signé en date de ce jour, j'ai l'honneur de porter à la connaissance de Votre Excellence qu'en considération de l'amitié et de l'alliance étroite existant entre nos deux pays, le Gouvernement Libanais recrutera en France les conseillers techniques, magistrats et fonctionnaires étrangers dont il jugera utile la présence au Liban.

LE HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE

Par une lettre en date de ce jour, Votre Excellence a bien voulu me faire connaître les intentions du Gouvernement Libanais relativement à l'emploi de fonctionnaires étrangers au Liban. J'ai l'honneur de prendre acte de cette obligeante communication.

Les navires de guerre français auront licence générale de pénétrer et de séjourner dans les eaux libanaises et de visiter les ports libanais, étant entendu que le Gouvernement Libanais recevra notification préalable des visites aux ports libanais.

Le Gouvernement Libanais mettra à la disposition du Gouvernement Français tous emplacements et locaux nécessaires aux besoins des forces françaises.

Les modalités d'application de cette disposition ainsi que les différentes questions relatives tant au domaine militaire français qu'à celui dont il a l'usufruit feront l'objet d'accords particuliers.

ART. 7. — En exécution de l'article 5 du traité d'alliance, et sous réserve des modifications que les Hautes Parties contractantes conviendraient d'y apporter par la suite, le Gouvernement Libanais s'engage à assurer aux forces françaises et aux militaires ou marins français isolés ainsi qu'aux employés civils français et à leurs familles se trouvant sur le territoire libanais en vertu de l'alliance, les privilèges et immunités dont ces militaires, marins et civils jouissaient au Liban lors de l'entrée en vigueur de la présente convention.

ÉCHANGE DE LETTRES N° 1

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE
AU HAUT COMMISSAIRE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

En me référant à l'article 1^{er} de la convention militaire, j'ai l'honneur de faire savoir à Votre Excellence que le Gouvernement Libanais considère les droits acquis par les officiers, sous-officiers et militaires libanais des troupes spéciales comme faisant partie des charges et obligations visées par cet article.

b) Envoi dans les écoles, centres d'instructions et corps de troupes français et à bord des bâtiments de guerre français de tout le personnel des forces armées Libanaises que le Gouvernement Libanais aura jugé nécessaire de faire instruire en dehors du Liban.

ART. 4. — Pour faciliter l'exécution des obligations de l'alliance, le Gouvernement Libanais adoptera pour ses forces armées un armement, un matériel, et dans la mesure nécessaire, un équipement du même modèle que ceux en usage dans les forces armées françaises.

Le Gouvernement Français accordera toutes facilités au Gouvernement Libanais pour que ce dernier puisse assurer en France, la fourniture aux forces armées libanaises des armes, munitions, navires, avions, matériel et équipement du modèle le plus récent.

ART. 5. — En vue de répondre aux dispositions du 2^{me} alinéa de l'article 5 du traité, le Gouvernement Français s'engage à maintenir sur le territoire libanais, jusqu'à nouvel accord des deux Hautes Parties contractantes, des éléments des forces Françaises de l'armée de terre, de l'air et de la marine, stationnées au Levant.

Les conditions particulières de ce stationnement et la collaboration entre les forces françaises et libanaises feront l'objet d'accords périodiques entre les deux Gouvernements.

Il est spécifié que le stationnement de forces françaises en territoire libanais ne constitue pas une occupation et ne porte pas atteinte aux droits souverains du Liban.

ART. 6. — Le Gouvernement Libanais accordera toutes facilités possibles pour l'entretien, l'instruction, les déplacements, les transports et les communications des forces françaises, soit autour des points où elles stationneront soit en transit entre ces points ainsi que pour le transport, l'emmagasinage de tous les approvisionnements et équipements, nécessaires à ces forces. Ces facilités comprennent l'usage des routes, chemins de fer, voies navigables, ports, quais, aérodromes, plans d'eau, le droit de survol et l'utilisation des réseaux télégraphiques, téléphoniques et radiotélégraphiques.

En aucun cas, il ne pourra être établi de tarif de discrimination à l'encontre du Gouvernement Français.

CONVENTION MILITAIRE

ART. 1^{er} — Le Gouvernement Libanais se substituant aux autorités françaises, prend sous sa responsabilité les forces militaires constituées composées d'éléments libanais avec les charges et les obligations y afférentes.

ART. 2. — Les forces armées libanaises doivent comprendre au minimum une brigade mixte et ses services.

ART. 3. — Le Gouvernement Français s'engage à accorder au Gouvernement de la République Libanaise à sa demande les facilités ci-après, les dépenses devant en incomber au Gouvernement Libanais.

a) Mise à la disposition du Gouvernement Libanais d'une mission militaire pour son armée, sa gendarmerie, sa marine ou son aviation militaire.

Le rôle, la composition et le statut de la mission seront déterminés d'accord entre les deux Gouvernements avant l'entrée en vigueur du traité d'alliance.

Etant donné qu'il serait désirable que l'entraînement et l'instruction fussent identiques dans les armées des deux Hautes Parties contractantes, le Gouvernement Libanais s'engage à n'engager que des Français en qualité d'instructeurs et de spécialistes.

Les instructeurs ou spécialistes seraient demandés au Gouvernement Français et relèveraient au point de vue de l'administration et de la discipline générale du chef de la Mission militaire.

Les officiers de la Mission militaire française pourront être appelés à exercer temporairement un commandement effectif dans les forces armées libanaises, sur demande adressée au Représentant du Gouvernement Français et agréée par lui. Dans ce cas, ces officiers relèveront du commandement normal de l'unité à laquelle ils seront affectés pour tout ce qui touche à l'exercice du commandement qui leur sera confié.

gociation directe, les Hautes Parties contractantes conviennent de recourir aux procédures de conciliation et d'arbitrages prévues par le pacte de la Société des Nations.

Fait à Beyrouth
en quadruple exemplaire

le

En foi de quoi ont signé :

Pour la France :

Pour le Liban :

précédent du présent traité, le Gouvernement Libanais reconnaît que le maintien permanent et la protection en toutes circonstances des voies de communication du Gouvernement Français qui empruntent le territoire Libanais sont dans l'intérêt de l'alliance.

ART. 6. — Le présent traité est conclu pour une durée de 25 ans, et renouvelable par tacite reconduction pour une égale durée.

Les conventions et accords annexes d'application auront la même durée que le traité lui-même, à moins qu'une durée moindre ne soit stipulée dans l'Acte, ou à moins que les Hautes Parties contractantes ne soient d'accord pour les reviser afin de tenir compte des situations nouvelles.

Les négociations pour des modifications éventuelles à apporter au traité seront ouvertes si, au cours de la 24ème année de son application, un des deux Gouvernements le demande.

ART. 7. — Le présent traité sera ratifié et l'échange des ratifications effectué aussitôt que possible.

Il sera communiqué à la Société des Nations.

Ce traité entrera en vigueur, en même temps que les conventions et accords annexes, au jour de l'admission du Liban à la Société des Nations.

ART. 8. — Dès l'entrée en vigueur du présent traité le Gouvernement Français sera déchargé des responsabilités et obligations qui lui incombent, en ce qui concerne le Liban, du fait tant de décisions internationales que d'actes de la Société des Nations.

Ces responsabilités et obligations, dans la mesure où elles subsisteraient, seront automatiquement transférées au Gouvernement Libanais.

ART. 9. — Le présent traité est rédigé en français et en arabe, ces deux textes sont officiels, le texte français faisant foi.

Au cas où une contestation s'élèverait au sujet de l'interprétation ou de l'application de ce traité, et où cette contestation n'aurait pu être réglée définitivement par voie de né-

ART. 2. — En toute matière de politique étrangère de nature à affecter leurs communs intérêts, les deux Gouvernements conviennent de se consulter pleinement et sans réserve.

Chacune des Hautes parties contractantes s'engage à ne pas adopter à l'égard des états tiers d'attitude incompatible avec l'alliance, et à s'abstenir de tout accord incompatible avec le présent traité.

Chaque Gouvernement accréditera auprès de l'autre un représentant diplomatique.

ART. 3. — Les deux Hautes parties contractantes prendront toutes mesures utiles pour assurer, au jour de la cessation du Mandat, le transfert au seul Gouvernement Libanais, des droits et obligations résultant de tous traités, conventions et autres actes internationaux conclus par le Gouvernement Français en ce qui concerne le Liban ou en son nom.

ART. 4. — Au cas où un différend entre le Liban et un Etat tiers engendrerait une situation de nature à créer un risque de rupture avec cet Etat, les deux Gouvernements se concerteraient en vue du règlement du différend par les voies pacifiques, conformément aux stipulations du Pacte de la Société des Nations ou de toute autre convention internationale applicable à un tel cas.

Si malgré les mesures prévues au paragraphe précédent, l'une des Hautes parties contractantes se trouvait engagée dans un conflit, l'autre Haute partie contractante lui prêterait immédiatement appui en qualité d'alliée. En cas de menace imminente de guerre, les Hautes parties contractantes se concerteraient immédiatement pour prendre les mesures de défense nécessaires. L'aide du Gouvernement Libanais consistera à fournir au Gouvernement Français sur territoire Libanais toutes facilités et toute assistance en son pouvoir, y compris l'usage des voies ferrées, cours d'eau, ports, aérodromes, plans d'eau et autres moyens de communication.

ART. 5. — La responsabilité du maintien de l'ordre au Liban et celle de la défense du territoire incombent au Gouvernement Libanais.

Le Gouvernement Français accepte de prêter son concours militaire aérien et naval au Liban pendant la durée du traité, suivant les prévisions de la convention annexe.

En vue de faciliter au Gouvernement Français l'exécution des obligations qui lui incombent aux termes de l'article

TRAITÉ D'AMITIÉ ET D'ALLIANCE

ENTRE

LA FRANCE ET LE LIBAN

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
et le GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE LIBANAISE,

Vu l'intention exprimée par le Gouvernement Français devant la Société des Nations de conclure, en tenant compte de l'évolution déjà accomplie, un traité avec le Gouvernement Libanais ;

Considérant les progrès réalisés dans la voie de l'affermissement du Liban comme nation indépendante ;

Vu l'accord des deux Gouvernements pour réaliser, suivant un programme bien précisé, toutes conditions propres à assurer l'admission de l'Etat Libanais à la Société des Nations, dans un délai de trois ans, à dater des formalités de ratification ;

Ont convenu à cet effet de conclure un traité d'amitié et d'alliance pour définir les relations qui existeront entre les deux Etats, après la cessation du Mandat, sur les bases de complète liberté, souveraineté et indépendance et d'en fixer, dans les conventions, protocoles, et lettres annexes qui font partie intégrante du Traité, les conditions et modalités d'application.

A cette fin, Son Excellence le Président de la République Française et Son Excellence le Président de la République Libanaise ont convenu ce qui suit :

ART. 1^{er} — Il y aura paix et amitié perpétuelles entre la France et le Liban.

Une alliance est établie entre les deux Etats indépendants et souverains en consécration de leur amitié et des liens qui les unissent pour la défense de la paix et la sauvegarde de leurs intérêts communs.

~~(PITN)~~ (RECAP)
JX 191
1935



100
CHAMBRE DES DÉPUTES

France.

TRAITÉ D'AMITIÉ ET D'ALLIANCE

ENTRE

LA FRANCE ET LE LIBAN



Imp. Al-Maarad
BEYROUTH



Princeton University Library



32101 058688464

P